وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص : تسيير استراتيجي دولي

بعنوان:

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر

من إعداد الطالب:
العيـــدي مجيـــد

تحت إشراف:
د. بن شني عبد القادر

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر و تقدير

"وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم فإن عذابي لشديد"

فالشكر الأول والأخير لله عز وجل على نعمه علينا ومنها أنه سخر لنا أناس نأنس بهم في دربنا وذلك عملا بقوله صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وقوله أيضا:

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنّكم قد شكرتم، فإنّ الله يحب الشاكرين"

لا يسعني وأنا في هذا المقام، إلاّ أن أتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى كل أساتذة جامعة مستغانم قسم العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير خاصة الأستاذ: بن شني عبد القادر والأستاذ: براهيمي،

كما لا أنسى شكر شريكة حياتي التي ساندتني في إنجاز هذا العمل المتواضع،

والشكر الكبير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

شكرا لكم

الإهداء

"اللهم لك الحمد إذ ألهمتنا من الخطأ استغفارا, ولك الحمد فارزقنا الجنة واصرف عنا بعفوك النار, ولك الحمد إذ عطفت علينا قلوب الآباء ونحن صغارا".

إلى خير خلق الله و هادي الأنام، حبيبي رسول الله عليه الصلاة و السلام.

إلى روح جدي الغالي رحمه الله وطيب ثراه، كما اهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز و جل "فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الملاك الطاهر...

ذي القلب الكبير والصدر الحنون، إلى أسمى عاطفة و أحلى ما ينطق به اللسان " أمي الحنون" أطال الله في عمرها.

إلى الأب الكريم، إلى زوجتي العزيزة وابنتي، إلى كل الأهل والأقارب، إلى كل الأصدقاء والزملاء، وأخيرا إلى كل من أحببناه وأحبنا وألفناه وألفنا ودللناه على خير ودلنا على خير

الفهـــرس

الاهداء و التشكرات

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....10

مقدمة الفصل الأول.....10

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....11

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....12

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....22

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....28

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومصادر وأساليب تمويلها.....30

المطلب الأول: أهمية المؤسسات ص و م في اقتصاديات بعض البلدان المتقدمة والنامية.....31

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....33

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....36

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات ص و م وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.....42

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....43

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....47

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....52

خاتمة الفصل الأول.....55

الفصل الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....56

مقدمة الفصل الثاني.....56

المبحث الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....57

المطلب الأول: مفهوم عملية التأهيل.....57

المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل.....63

المطلب الثالث: متطلبات عملية التأهيل في الجزائر.....64

المبحث الثاني: مسار وإجراءات عملية التأهيل في الجزائر.....67

المطلب الأول: مسار التأهيل في الجزائر.....67
المطلب الثاني: دواعي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 73
المطلب الثالث: إجراءات التأهيل والمؤسسات المعنية به في الجزائر..... 79
المبحث الثالث : بـــرامج التـأهيل في الجزائر.....81
المطلب الأول: مختلف برامج التأهيل في الجزائر.....81
المطلب الثاني: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....89
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين مختلف برامج تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر.....91
خاتمة الفصل الثاني.....94
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....95
مقدمة الفصل الثالث.....95
المبحث الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....96
المطلب الأول :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....96
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....104
المبحث الثاني :آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....111
المطلب الأول :آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....111
المطلب الثاني: الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار.....112
المطلب الثالث: آليات الدعم المالي.....115
المطلب الرابع: هياكل دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 116
خاتمة الفصل الثالث..... 120
الخاتمة العامة..... 121
قائمة المراجع

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا	16
02	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاتحاد الأوروبي	17
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	18
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	19
05	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر	20
06	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل	24
07	مختلف برامج التأهيل في الجزائر	82
08	الالتزامات الموجهة عن طريق برامج ميدا 1 وميدا 2 للبلدان المغاربية	90
09	تطور وتوزيع المؤسسات ص و م حسب الطابع القانوني 2001–2016	99
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2016	100
11	توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016	102
12	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	103
13	تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010–2016	105
14	تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010–2015	106
15	أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015–2016	108
16	تطور الصادرات خارج المحروقات وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000–2016	109

فهـرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط يوضح مستويات التأهيل	58
02	مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
03	يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
04	مخطط يوضح مفهوم عملية التأهيل	62
05	مصادر الميزات التنافسية أو القيمة	77
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2016	100
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2016	101
08	توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016	102
09	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	104
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع 2010-2015	107
11	المقارنة بين معدل نمو الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2016	110

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق، وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات التجارية، والذي أدى بدوره إلى الرفع من مستوى التنافسية . ولقد أدى كل هذا، بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تعاني منها الدول النامية، إلى تسارعها وتسابقها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة، يهدف الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بسعيها إلى تحسين مستوى المعيشة، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال الصناعة والتصدير، وسعيا منها إلى انفتاح اقتصادياتها على العالم.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، فقد شهد اقتصادها خلال السنوات الأخيرة عدة تغيرات ، بداية بالإصلاح الاقتصادي، إلى التعديل الهيكلي والخوصصة (1995-1998)، و الذي كان نتيجة اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية، وقد دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 ، بالإضافة إلى الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و ما يتبع ذلك أيضا من تحرير للمبادلات التجارية التي يحكمها منطق المنافسة.

وقد اعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة الصناعية منها[1] محورا أساسيا و محركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات، والتي جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات، حيث تعتبر مصدرا مهما للتشغيل و بالأخص في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى سهولة الإنشاء و المرونة ، و المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني من سلع و خدمات، كما أثبتت الدراسات والتقارير بأن خلق وإنشاء المناصب يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا وفقا لما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDالذي أكد " : أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم ،كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع والابتكار خاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة.[2]

ولهذا أولته الجزائر اهتماما بالغا، والذي يترجم هذا الاهتمام هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتنميته وتطويره خاصة المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي، والتي تم بصددها إصدار العديد من القوانين و تشريعات التي تخدم و تؤطر هذا النوع من المؤسسات، و إنشاء العديد من منظمات وهياكل الدعم التي تعمل على تقديم جميع أنواع الدعم لهذه المؤسسات(المادي، الفني، التقني...).

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الجزائر لتنمية هذا القطاع، فقد شهد فعلا هذا القطاع تطورا من حيث التعداد حيث وصلت نسبة تطوره إلى % 9.66 سنة 2014[3]، كما أنه ساهم في نفس السنة بأكثر من 2.60%

[1] نعني بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في دراستنا هي المؤسسات التي عرفها المشرع الجزائري، والتي تتمتع بعنصر الاستقلالية (المؤسسات التابعة للقطاع الخاص).

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Cooperation and Development : واختصارها OECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مباءيء الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر ، نشأت سنة 1948.

[3] Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N025 ,24 ,année 2014,2013.

من إجمالي الصادرات الوطنية، و هي نسبة ضئيلة يجب العمل على تطويرها و تنميتها، و يتأتى هذا بتطويرنا للصادرات خارج المحروقات، خصوصا القطاع الخاص الممثل للمؤسسات ص و م وذلك للرفع من مستواها و جعلها قادرة على المنافسة محليا و كذا دوليا.

عملت الجزائر جاهدة للوصول إلى هذا الهدف، و ذلك بتبنيها للعديد من برامج التأهيل التي يتمثل أهمها في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و برنامج ميدا الأول والثاني ED/PME (أورو-تنمية المؤسسات ص و م)، و الذي جاء في إطار الشراكة الأورو-جزائرية، أخيرا ال برنامج الوطني الثاني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: إشكالية البحث:

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذا القطاع ، و رغم برامج التأهيل المتزامنة أو المتوالية التي تبنتها والتي تهدف أساسا إلى الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تأهيل محيطها الداخلي وكذا محيطها الخارجي الذي تنشط فيه، إلا أن هذا القطاع مازال قطاعا هشا يعاني العديد من المشاكل و الصعوبات، جعلته عاجزا على تحقيق الأهداف المنتظرة منه(عدم القدرة على المنافسة وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير محليا ودوليا).والاشكال المطروح هنا هو:

- ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

و من خلال هذا الإشكال يمكننا طرح جملة من التساؤلات هي كالآتي:

1-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2-ما مدى مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات ممثلا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد؟

3-ما هي أهم البرامج المعتمدة في الجزائر لدعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

4-هل تعتبر المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر عائقا أمام تطبيق برامج التأهيل ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى جملة من التساؤلات:

هل يوجد علاقة تأثير للمشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر على تنافسيتها، وفيما تتمثل هذه المشاكل فيما يخص الجوانب التالية:

-الجانب التسييري (التخطيط و التنظيم، التكوين والتحفيز، استعمال التكنولوجيا).

-الجانب المالي والمحاسبي(مصادر التمويل، التسيير المالي والحاسبي).

-الجانب الإنتاجي(التموين، الإنتاج، التخزين).

- الجانب التسويقي(المنتج، السعر، الترويج، التوزيع، السوق).

5-هل تعتبر المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر عائقا أمام تطبيق برامج التأهيل ؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى جملة من التساؤلات:

هل يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تنافسيتها، وفيما تتمثل هذه المشاكل في الجوانب التالية:

-الواقع الاقتصادي.

-القوانين والسياسات المنظمة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة.

6-هل تعتبر المشاكل المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها في الجزائر عائقا أمام تطبيق هاته البرامج؟

ثانيا: فرضيات البحث:

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

-تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه مازال هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات.

الفرضية الثانية:

-تبنت الجزائر العديد من برامج التأهيل بهدف الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه البرامج لم تحقق الأهداف المنتظرة منها، في حين يوجد تجارب دولية ناجحة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها.

الفرضية الثالثة:

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تشهده الجزائر.

ثالثا :حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة النظرية فيما يلي:

حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة لجزائرية، والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

نظرا لشساعة موضوع التنافسية، تم حصرها في بعض التعاريف والأهداف وكذا الشروط، والتطرق لتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

رابعا :أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة وذلك لـ:.

1-الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية و تطوير اقتصاد أي دولة، و الجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى النهوض باقتصادها من خلال تنويعه كونها تعتمد اعتمادا شبه كلي على البترول والذي يشكل خطرا على اقتصاد الجزائر، كونه مورد ناضب، بالإضافة إلى ذلك تقلبات أسعاره في السوق الدولية، ولهذا تعمل الجزائر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها كونها مورد دائم.

2-الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر لبرامج التأهيل باعتبارها أداة إستراتيجية لتطوير وتنمية هذا النوع من المؤسسات للرفع من تنافسيتها، و جعلها قادرة على المنافسة محليا ولما لا دوليا أيضا.

3-تعتبر هذه الدراسة مساهمة علمية في بناء الإطار النظري وتدعيمه بالجانب التطبيقي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر.

خامسا :أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي كالآتي:

1-التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لديها و تحديد الفرص و التهديدات الموجودة في المحيط الذي تنشط فيه.

2-التعرف على تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى مساهمتها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي المشهود (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية).

3-محاولة فهم الإطار النظري لعملية التأهيل من خلال تناول المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم التعرف على برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما والصناعية خصوصا، وأهم النتائج المتحصل عليها.

4-تحديد المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء منها الداخلية المتعلقة بالمؤسسة أو الخارجية المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه، وما مدى تأثير هذه المشاكل على تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

5-التعرف على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سادسا:المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج.

سابعا : هيكل البحث

سعيا منا لإنجاز هذا البحث وبغية تجسيد الأصالة العلمية المطلوبة فيه، وهدف التعرف على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، واختبار فرضيات الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة نطرح من خلالها مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع، والإشكالية المطروحة في الدراسة، وتنتهي بخاتمة نخلص من خلالها النتائج التي توصلنا إليها، إضافة إلى جملة من التوصيات، تليها أفاق البحث .وقد تمثلت فصول الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان **الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الجانب النظري المتعلق بالتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها في الاقتصاد وماهي المشاكل والمعوقات التي تحول دون المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني بعنوان **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** من خلال هذا الفصل تم توضيح الإطار النظري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم البرامج التي تبنتها الدولة لتحقيق ذلك بالإضافة إلى متطلبات عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الثالث بعنوان **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل جهود الدولة الجزائرية لتأهيلها،** من خلال هذا الفصل تطرقنا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة الى آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لنختم الدراسة بخاتمة، نستعرض فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات، وأخيرا آفاق البحث.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طبيعة وخصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا واقعها، والمشاكل التي تتعرض لها، وسياسات تطويرها والنهوض بها، وهناك أيضا العديد من الدراسات التي تناولت الصناعة وواقعها في الجزائر، الاستراتيجيات الصناعية، ألا أنه وحسب اطلاعنا على الدراسات السابقة وجدنا عدد محدود من الدراسات التي تناولت موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول أولا معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي تحد من تنافسيتها، وبالتالي التعرف على أهم متطلبات تأهيل هذا النوع من المؤسسات.

وفي هذا الصدد نذكر أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها ولها علاقة بموضوع الدراسة:

1- دراسة أزواو لمياء 2012/2011 أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة بعنوان:

La politique de mise à niveau des PME/PMI Algériennes : objectifs, bilan et perspectif

حاولت الباحثة من خلال دراستها الإجابة على الإشكالية التالية :هل سياسة التأهيل المتبناة من قبل الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تنافسية المؤسسات الجزائرية؟، وللإجابة على هذه الإشكالية استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال تقسيمها للدراسة إلى أربع فصول تناولت في الفصل الأول الأسس النظرية لمفهوم التنافسية، أما الفصل الثاني فتناولت فيه جميع المقاربات النظرية لعملية التأهيل، لتنتقل للفصل الثالث الذي تناولت فيه التجربة الجزائرية من خلال توضيح جميع استراتيجيات وسياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الفصل الرابع والأخير والذي يعتبر الفصل التطبيقي في الدراسة، والذي حاولت فيه الباحثة دراسة أثر برامج التأهيل على تنافسية المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال اختبار صحة أو نفي الفرضيتين التاليتين:

- H_0 تنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل تساوي تنافسيتها بعد عملية التأهيل
- H_a تنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل أقل من تنافسيتها بعد عملية التأهيل

وقد اعتمدت الباحثة على التحليل الإحصائي لعينة الدراسة التي كانت تحوي على67 مؤسسة تنشط في جميع القطاعات، وقامت بالتأهيل، تتكون العينة من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، و 27 مؤسسة كبيرة الحجم، وقد كانت الدراسة في الفترة الممتدة من 1997-2008، معتمدة على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وباعتبار متغير التنافسية متغير مستقل، استعملت الباحثة لاختبار الفرضيات، ثلاث تقنيات والمتمثلة في اختبارstudent، واختبار wilcoxon، واخيرا نموذج الانحدار المتعدد، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

-أن سياسة الجزائر في تأهيل المؤسسة الجزائرية اعتمدت على عدة برامج، إلا أن هذه البرامج تفتقد لإطار مرجعي، يؤمن لها التواصل والتكامل فيما بينها، كما أن منهجية عمل هاته البرامج غير موحدة ومحددة حسب المنظمات الدولية، كما أنها تفتقد للشفافية والتقارب فيما بينها، مما يضمن لها النجاعة في عملها، وهذا بسبب عدم وجود أهداف محددة وواضحة سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمؤسسات المستهدفة.

- بالرغم من كل النقائص الملاحظة، إلا أن تأهيل المؤسسات الجزائرية يبقى ضرورة ملحة للرفع من تنافسيتها، وخاصة بالنسبة للنسيج الصناعي الجزائري، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الجزائري الذي جاء نتيجة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- إن النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية كلها أثبتت صحة فرضيات الدراسة أي أن:

تنافسية المؤسسات الجزائرية قبل عملية التأهيل تساوي تنافسيتها بعد عملية التأهيل، لأن التغيير الذي أحدثته برامج التأهيل المطبقة على المؤسسات الجزائرية(عينة الدراسة)على تنافسية المؤسسات الجزائرية هو عبارة عن تغيير رمزي فقط.

2- دراسة حسين يحي 2013/2012 أطروحة دكتوراه، جامعو أبو بكر بلقايد تلمسان بعنوان " قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية :إلى أي مدى ساهمت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرات التنافسية لمؤسسات دول المغرب العربي، وكيف يمكن قياس فعاليتها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج الاستقرائي، وهذا من خلال تقسيم دراسته إلى قسمين، قسم نظري والذي يحوي أربعة فصول، تعرض فيه ل: أهمية فهم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ثم لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، أما الفصل الخامس فيمثل القسم التطبيقي حيث تعرض فيه لقياس فعالية برامج التأهيل في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، وذلك من خلال إعداد جداول تمثل قياس لبرامج التأهيل والتعليق عليها، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

– ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل(حالة المغرب والجزائر)، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل.

– غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل(حالة الجزائر)، والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها.

– ضعف المساعدات المالية يؤدي إلى عزوف المؤسسات عن الإقدام على عمليات التأهيل كونها لا تساعدها في التخفيف من العبء المالي المتراكم لهذه المؤسسات.

– ضعف الروابط بين المؤسسات والبنوك، هذه الأخيرة التي لا زالت لم تقم بدورها الحقيقي في تمويل الاستثمار وإنشاء مؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية.

– وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن برامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا، بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح، مما يطرح مشاكل إعادة التقييم أو بروز تكنولوجيا جديدة يدفع بالمؤسسات المعنية إلى الرغبة في الحصول عليها بدلا من سابقاتها(حالتي المغرب والجزائر).

– سياسة تأهيل المؤسسات الصناعية هي عملية مستمرة ومتجددة وهذا ما يجعل من المؤسسات تسعى إلى تحسين أدائها عبر الزمن ، ولا تعتبر التأهيل رزمة يمكن اكتسابها بل هو نسق ونظام يتم انتقاؤه والتدريب عليه، وهذا ما يدفع من جهة أخرى بالسلطات العمومية إلى القيام بوظائف جديدة تشمل الإبداع وإعادة الهيكلة للانتقال إلى التسيير الحديث بالرغم ما يرافق ذلك من مشكلات تتعلق بالتأقلم والتحول والتكيف.

3– دراسة منى بن رجب 2009 أطروحة دكتوراه، جامعة باريس، بعنوان:

L'impact de l'ouverture sur la performance des entreprises : L'exemple Tunisie

لقد حاولت الباحثة من خلال دراستها الإجابة على الإشكالية التالية :كيف أثر الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته تونس منذ بداية تسعينيات القرن الماضي على إنتاجية المؤسسات الصناعية التونسية؟ وللإجابة على هذا التساؤل استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي، والأسلوب القياسي، حيث قسمت دراستها إلى جزئين الأول تعرضت فيه إلى الإطار العام الاقتصادي والقانوني الذي يحكم المؤسسات الاقتصادية عموما في تونس، ثم تعرضت إلى القطاع الصناعي في تونس، وبالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تونس .أما الجزء الثاني فتناولت فيه تأثير الانفتاح لاقتصادي على المؤسسات الصناعية بتونس، حيث أن الباحثة اعتمدت في دراستها على إحصاءات المعهد الوطني للإحصاءات في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2003 ،حيث أن عينة الدراسة كانت تضم 114 مؤسسة صناعية، % 70 من عينة الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك لإثبات أو نفي الفرضية التالية :يوجد علاقة إيجابية بين أداء(الإنتاجية) المؤسسات الصناعية وبين عملية التصدير .وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

– النتيجة الأولى تؤكد افتراض قياسيا أن الشركات الأكثر إنتاجاً فقط هي التي ستدخل أسواق التصدير.

– أما النتيجة الثانية فهي وجود تأثير سلبي على نمو إنتاجية المؤسسات الداخلة إلى أسواق الدولية (المصدرة) في فترة الدراسة.

4– دراسة محمد زوزي 2010/2009 أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، بعنوان:

تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية–

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية :هل استطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له ، وفق ما خطط له من طرف صانعي القرار في الجزائر في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر وفي العالم ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون، وهذا من خلال تقسيم دراسته إلى قسمين ، قسم نظري تعرض فيه لكل من : استراتيجيات التصنيع، الخصخصة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إلى برامج التعديل الهيكلي، وقسم تطبيقي تعرض فيه للقطاع الصناعي الخاص بالجزائر مركزا على منطقة غرداية، وقد توصل إلى النتائج التالية:

أن القطاع الصناعي الخاص بالجزائر يعد بعيدا عن الدور المنوط له في عملية التنمية، وذلك بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية ، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة، بالإضافة للكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة، كما أن القطاع الصناعي الخاص مازال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، ولا يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

تاسعا :صعوبات البحث

لقد تعرضنا إلى جملة من الصعوبات أثناء إعدادنا للدراسة، نذكر أهمها شح الكتب التي تناولت موضوع التأهيل بإسهاب، صعوبة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا الخاصة ببرامج التأهيل، خاصة بالنسبة للنتائج المحققة، بالإضافة لتعدد المصادر، واختلاف وتضارب المعلومات فيما

مقدمة الفصل الأول

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أمامها، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ؟
- فيما تتمثل أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ؟ وما هي مصادر وأساليب تمويلها؟
- ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ؟ وما هي أساليب دعمها وأدوات تنميتها؟ وما هي التحديات المستقبلية التي تواجهها؟

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

وقد ارتأيت تقسيم هذا البحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانيتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

أولا: معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات وهما[1]: الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:

1- الاتجاه الكمي:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها،

1-1-معيار حجم العمال: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار[2]:

- البساطة في التطبيق
- السهولة في المقارنة
- الثبات النسبي
- توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.

---

[1]- سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر(واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2006، ص41.

[2]- لرقط فريدة، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 02.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يطرحنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات مثل:

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة صغيرة أو متوسطة؟
- وهل المؤسستين اللتين يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم ؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟

- ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخرى مكملة تغطي التناقض والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

1-2- معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار: يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى [1].

1-3- معيار كمية الإنتاج: تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

[1]) – نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

1-4- معيار قيمة المبيعات: يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وهو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية، خدماتية) وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة[1].

1-5- **معيار القيمة المضافة**: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها تبني الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الاتجاه النوعي، وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهريا فقط فانه يبقى معقد عمليا ولم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2- **الاتجاه النوعي**: وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالي[2]:

2-1- الاستقلالية والمسؤولية: بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل[3].

2-2- **الملكية**: يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

---

[1]) صالحي سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2006،ص :06.

[2]) جمال الدين سلامة، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009، ص 03،محملة من الموقع www.ULUM.NL , تاريخ التحميل 2019/07/02.

[3]) دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003 ، ص : 04,

2-3- الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها و إمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية الني يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

2-4- التكنولوجيا: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال[1].

ثانيا: تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق فهي مؤسسة كبيرة[2].

2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهدا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى[3]:

- المؤسسة الصغيرة : الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

- المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

---

[1]) محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة، ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص:5

[2]) ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،دون ذكر سنة النشر،ص 273.

[3]) بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008، ص: 03,

3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن "المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14 عامل، أما الصغيرة تشغل من 15 إلى 19 عامل ، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقى الكبيرة فهي تشغل أكثر من 100 عامل"[1].

4- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: في دراسة قام بها اتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا (**ASEAN**) اعتمد كل من **بروش وهيمتر** على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي عرفناها كما يلي :

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
المؤسسات المصغرة	**من 01 إلى 09**
المؤسسات الصغيرة	**من 10 إلى 49**
المؤسسات المتوسطة	**من 50 إلى 99**
المؤسسات الكبيرة	**100 فأكثر**

المصدر: من إعداد الطالب.

5- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث اعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]) عطا الله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008- 2009 ، ص 93.

جدول رقم(02) : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاتحاد الأوروبي.

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	عدد الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة متوسطة	أقل من 50	7	5
مؤسسة كبيرة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر : حاكمي بوحفص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004 ص: 211.

6- التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا كما يلي[1]:

- **المؤسسات المصغرة:** من 1 إلى 09 أجير.
- **المؤسسات الصغيرة:** من 10 إلى 49 أجير
- **المؤسسات المتوسطة:** من 50 إلى 249 أجير.

7- التعريف الهندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة على معيار رأس المال المستخدم وذلك منذ 1978 ويقدر ب 75 مليون روبية، وتعتبر كذلك كل المؤسسات التي تستخدم أقل من مليون روبية مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وكذلك عدد العمال لا يتجاوز 50 عامل[2] .

8- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في 1999 على أساس معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] -Abdelkader chachi, Adul hassan**, Financing Small and medium businesses : The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif, 25/28 Mai 2003 , P 04.

[2] - Ammar Salemmi**, Petite et moyenne industrie et le développement**, OPE, Alger, 1998, P 36 .

جدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

طبيعة النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الاقتصادي	**300 عامل أو أقل**	**100 أو أقل**
مؤسسات تجارة الجملة	**100 عامل أو أقل**	**30 أو أقل**
مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	**50 عامل أو أقل**	**10 أو أقل**

المصدر: جاسر عبد الرزاق النسور، المنشات الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

9- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات التي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق مايلي[1]:

- **مؤسسة الخدمات والتجزئة:** من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **مؤسسة التجارة بالجملة:** من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **المؤسسات الصناعية:** عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كما يلي[2]:

[1]) يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتنامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، 2005 جامعة الجزائر، ص: 05.

[2]) – عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 04.

جدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 199
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499
مؤسسة كبيرة	500 فأكثر

المصدر: من إعداد الطالب.

10- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ:

- تشغل من 01 إلى 250 عامل .
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج و ايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.

- وقد صنفت كل من المواد 5، 6، 7 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المواد 5. 6. 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 بتاريخ 2001/12/12.

ثالثا: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة فإن تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل [1]:

- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة،
- إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة،
- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة،
- إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم،
- تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

[1] محمد عبد الحميد بصل، مقالة بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية، المحملة من الموقع http://www.megaupload.com/d=YDVCTPL6. تاريخ التحميل 2019/12/03.

رابعا: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تواجه تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية[1]:

1- التباين في المعايير: على الرغم من أن مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها حجم العمالة، ورأس المال ، ونوعية التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكذلك الخصائص المميزة لهذه المؤسسات فإن هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وحتى المتقدمة فيما بينها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.

2- التباين في درجة النمو الاقتصادي: إن التباين أو الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي بين البلدان، يقسم العالم إلى دول متخلفة وأخرى متقدمة، وهذا ما ينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول، فنجد أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة نمو عالية ومستوى تكنولوجي متقدم على غرار الدول النامية التي تكون فيها الوضعية الاقتصادية متدهورة ومعدلات النمو منخفضة ومستوى التقدم التكنولوجي جد متخلف وهذا ما يجعل طبيعة هذه المؤسسات تختلف من دولة لأخرى.

3- التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع إعطاء تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرها لكون التمايز الموجود بين النشاطات تجعل ما هو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع ونشاط آخر، فمثلا ما يعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات[2].

[1]) عبد العزيز جميل مخيمر، أمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ، 2000، ص: 34-35.

[2]) عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 04.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تنقسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة فيما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس توجهها.

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على حسب توجهها إلى[1]:

1- المؤسسات العائلية (المنزلية): ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك -المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

3- المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانيا : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج.

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال العيار إلى[2]:

---

[1]) نصر الدين بن نذير، **الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ص: 24.

[2]) كليفورد.م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998، ص: 06.

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:

- المنتجات الغذائية،
- تحويل المنتجات الفلاحية،
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج،
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن،
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية،
- صناعة مواد البناء،
- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.

سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source : ESTALEY, R.MORSE , **La petite industrie moderne el le développement**. Paris ,2000 ,T1,p23 .

1- المؤسسات الغير مصنعة: وهي ممثلة في الفئات (3.2.1) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير[1].

2- المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول –المؤسسات الغير مصنعة- من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

3- المؤسسات المقاولة: ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المنزلية والورشات المتفرقة (5.4) وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة[2].

[1]) عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1995، ص: 21.

[2]) زين العابد بن أسامة، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 69.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المقاولة من الباطن تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أين يلجأ أحد معين الذي يسمى **المقاول من الباطن** لانجاز المشروع أو جزء منه وذلك من خلال إما التعاون المباشر أو التعاون الغير المباشر[1].

رابعا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني .

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي[2]:

1- التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

3-1- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة ... الخ.

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه

[1]) أنور طلبة، العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص: 294.
[2]) شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص: 32.

المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقي هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

3-2-مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع وهي:

3-2-1- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع :

3-2-1-1- شركة التضامن: شركة التضامن **PARTENESHIP** هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية ومن أبرز[1] عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل وهذا إلى جانب العمر القصير للعمل.

3-2-1-2- شركة المحاصة: تعتمد في إنشاءها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فإن شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها[2] أنها تعتبر شركة مستترة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس

[1]) سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، 2005،، ص: 125.
[2]) شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، مرجع سابق ، ص: 32.

المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات ...

3-2-1-3- التوصية البسيطة: وهي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا[1].

3-2-2- شركة ذات المسؤولية المحدودة: يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكة لا تكون إلا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في الشركة ويوزع رأس مال الشركة على شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذه النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.

3-2-3- شركات الأموال: وتمثلها شركة المساهمة، التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة اسمية ومدونة، وقيمة سوقية أو حقيقية تتوقف على مدى نجاح الشرك في نشاطاتها، ويتحصل صاحب الشهم على أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين[2].

[1] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002، ص: 50.
[2] سعاد نائف البرنوطي، مرجع سابق، ص : 128.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في[1]:

أولا: الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها[2] وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ثانيا: سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

ثالثا: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا: أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها[3].

خامسا: التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع

[1] عبد الستار محمد العلي، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص: 67.
[2] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص: 66.
[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 29.

في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح[1].

سادسا: تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلى صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

سابعا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فإنه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أني الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب[2]:

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة،
- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

ثامنا: إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

[1]) بن عنتر عبد الرحمن، رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 01.

[2]) قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص: 20.

كما نجد إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلى استيراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج وتفصيل الملابس.

تاسعا: إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص[1] مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومصادر وأساليب تمويلها.

لقد اكتسبت المؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور، ولقد قمنا في هذا المبحث بالتطرق إلى:

- **المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اقتصاديات بعض البلدان المتقدمة والنامية .**
- **المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.**
- **المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.**

[1]) محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11 ، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999،ص133.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد أكبر القطاعات الهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعا غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية أكبر ... الخ.

أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولا شك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا ورئيسا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمية هذه المؤسسات في بعض الدول النامية والمتقدمة وهذا على سبيل المثال:

أولا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الأمريكي: تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخلى عن مساندة ودعم هذه المؤسسات حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاتها وتوفير ما يقارب 60 %[1] من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 43 %[2] في نفس البلد.

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 264.

[2] ماجد عبد الله القصبي، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية،2008،ص:05.

ثانيا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الياباني: لقد مر الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة من المراحل، فكانت الفترة ما بين 1945- 1955 عبارة عن مرحلة إعادة الاعمار، أما الفترة التي تلت مرحلة الاعمار والتي امتدت من 1955 – 1970 تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد الياباني حيث كان ينمو بمعدل يصل إلى 10 %[1] سنويا، ثم الفترة الممتدة من 1970 – 1975 والتي اعتبرت مرحلة التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول، ثم المرحلة من 1975 إلى الآن.

لقد اعتمد اليابان على المؤسسات المتوسطة والصغيرة كأسلوب ومنهج استراتيجي للارتقاء بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99,7 % من إجمالي عدد المؤسسات، بالإضافة إلى أنها تشغل أكثر من 70 % من اليد العاملة، إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تعبر في اليابان عن قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية لكونها تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق المشاركة بين الأفراد والأقاليم من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة.

ثالثا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد السعودي: لقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة يعتبر خيارا يمكن به حل مشاكل الملايين من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد والذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل الموافق لإمكانياتهم ومستوياتهم[2].

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له، والشيء الذي يؤكد هذا الكلام هو أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة يشكل حوالي 90 % من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما خاصة لهذا القطاع[3].

---

[1]) إبراهيم بن صالح القرناس، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002، ص:03.

[2]) البنك الإسلامي للتنمية،دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذة من الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 06/05 مارس 2005 ، ص: 03.

[3]) مركز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة،دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ، مأخوذة من الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنطقة النرقية، 06/05 مارس 2005، ص: 02,

رابعا: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الهندي: تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان لهذه الصناعات دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، أحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير ومن حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، فنجد أن عدد هذه المؤسسات 95 % وتساهم بحوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل حوالي 18 مليون عامل [1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في[2]:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

[1]) محمد راتول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

[2]) لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص: 05-06.

1- رأس المال (الأموال الشخصية) : ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية ترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما نحافظ على استقلاليته المالية[1].

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الخارجي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي – التمويل الذاتي – فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فإن التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات .

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي[2]:

1- الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه

[1] -Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition , Paris, 1995, P : 35 .

[2]) عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص: 13-14.

مرتبط بالتغيير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمنك أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة[1] حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب، جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

5- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 – 120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

[1]) محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25/ 28 ماي 2003 ، ص: 04.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم وابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسة باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية والمستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1- التمويل طويل الأجل والتمويل متوسط الأجل:

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة (المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل طويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية[1]، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات ومجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل **قروض المدة**، تتراوح مدة هذه القروض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا **قروض التجهيزات** وتمنح هذه القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، عندما تقدم على شراء آلات

[1]) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 185-186.

أو التجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 %إلى 80 %من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول[1].

2- التمويل قصير الأجل:

نقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على **السلفات البنكية** حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، على المكشوف، تسبيقات على البضائع[2].

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على **الائتمان والشراء بالآجل**، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية " برسم البيع " أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها)، بالإضافة إلى **الاقتراض من السوق الغير الرسمي** أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1- التمويل التجاري التأجيري: ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقدم الأصل، في حين أن

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 294.
[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص: 57.

المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلى ثلاثة أنواع[1]، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك: تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء ... الخ ويسمى **بالتأجير التشغيلي**، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنة بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي ... الخ ويسمى **بالتأجير التمويلي**، أما النوع الثالث فهو **البيع وإعادة التأجير** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلى المؤسسة التي باعته إياها.

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف[2]:

-**المؤجر**: أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

-**المستأجر**: المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة... الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

– المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

فقد يكون صاحب المؤسسات المتوسطة والصغيرة في حاجة إلى تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلى عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار ... الخ هنا يقع في مشكلة؟ ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ

[1]) بولعيد بعلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 06.

[2]) بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير التمويل المصرفي،مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005، ص: 07.

من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشيء المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

2- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: هناك صيغ تمويل متعددة تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وسوف نركز على بعضها[1]:

2-1- المشاركة: وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

2-1-1- المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقابل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

2-1-2- المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

2-2- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن مفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى بـ " صاحب المال "، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد بـ "المضارب"[2] وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فإن المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فأما أن يربحان معا أو يخسران معا، يخسر

[1]) بوزيان محمد ، خالدي خديجة، التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 02.

[2]) رشيد حميدان، مباديء الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2000، ص: 159.

صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة ، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلي مشترك بناء يهدف إلى الرقي ليس العكس.

2-3 المرابحة: المرابحة إحدى صور البيوع ، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى (**واحل الله البيع وحرّم الربّا) البقرة من الآية 27** وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا: بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة[1].

2-4- البيع الآجل: صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها أن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط بحيث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويرى فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلى المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر[2].

---

[1]) محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 09.

[2]) حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية (الجائز والمنهي عنه شرعا) مصر دون ذكر سنة النشر، ص: 07، المحملة من الموقع: egyptmortgagehome.comfiles.phpfile=islamic finance 884272448.pdf تاريخ التحميل، 2019/07/07.

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار ... الخ من شخص آخر وبيعها لصاحب المشروع بالتقسيط.

2-5- **السلم**: هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفي موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشتري كمية من سلعة يتفق عليها، بدليل قول رسول الله ﷺ (من أسلف أو أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم). ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه " بيع اجل يعالج " الأجل فيه هو السلعة وهي مضبوطة أي محددة المواصفات والعاجل فيه هو النقد أو الثمن ومع أن هذا البيع ينطوي على الغرر باعتباره بيع لمعدوم، إلا أن الشرع رخص به للناس على أساس الضرورة[1].

2-6- الاستصناع: وهو صيغة من صيغ البيوع ويعرف لغة بأنه: طلب الصنعة، واصطلاحا: أن يطلب من الصانع أن يصنع شيئا بثمن معلوم، علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم والاستصناع في أن السلم " يتم فيه دفع رأس المال مقدما والاستصناع ليس كذلك ولعل السبب راجع إلى أن السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الثمن وذلك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الاستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الذي يقوم بالعمل المستصنع لا يرضى إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب"[2].

---

[1]) سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم، الاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص: 13.

[2]) صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 12.

ويشترط في عقد الاستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوما في سائر عقود المعارضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، غير أن اشتراط الضبط في المصنوع لا يعني شرط كونه مثليا، أي يوجد مثله في الأسواق، بل يمكن أن يكون قيميا، أي طلب شيء بمواصفات خاصة لا مثيل له في السوق، كما يشترط أيضا تعيين أجل تسليم المبيع منذ البداية، وذلك أيضا منعا للجهالة، ويشترط أيضا تحديد مكان التسليم، خاصة إذا كان ذلك تترتب عنه مصاريف نقل المبيع إلى مكان بعيد عن مكان الصنع، ويتميز عقد الاستصناع بخاصيتين أساسيتين[1]:

– أنه يقع على شيء غير موجود في الحال يراد صنعه، أي فيه مواد وتحويلات يتم إدخالها في المنتج، فلا يتم في مواد طبيعية كالحبوب والبقول مثلا، وهذه المواد (أو المدخلات)، فضلا عن العمل ، تكون من الصانع وليس من المستصنع، وإلا أصبح العقد إجارة، كما أن الاتفاق على صنع سلعة ما في إطار عقد الاستصناع يتضمن افتراض العدم في هذه السلعة عند العقد، وبالتالي فهو يندرج ضمن شراء المعدوم، وهو بهذه الصفة كالسلم مستثنى من بيع غير المقبوض المنهى عنه،

– لا يشترط فيه تقديم الثمن، أي لا يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، كما هو الحال في بيع السلم.

وهذه الخاصية الأخيرة، أي جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله، تجعل الاستصناع يحظى باهتمام أكبر من قبل المقاولين، لاسيما بالنسبة لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة، التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانيتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، بالإضافة إلى

[1] حسين رحيم، الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007، ص: 03.

مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية والإقليمية التي تقف بينها وبين دورها التنموي، وسوف نقوم من خلال هذا البحث بإبراز:

- **المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.**
- **المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.**
- **المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.**

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد[1]:

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص[2]، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة فنجد مثلا أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف إضافية وتفتقر إلى مصادر البني التحتية كالمجاري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقات اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

---

[1]) بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر 15/14 مارس 2010، ص: 02.

[2]) صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004، ص: 189.

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودة الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلى أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المنشأة عن أسواقها[1].

ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهده المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلى القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة

[1]) علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز تنمية الصادرات، ليبيا،13 أكتوبر 2009، ص: 16.

والصغيرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية[1] مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من قبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلى ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية[2].

كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

2- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيطي) في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتوج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتوج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلى صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

3- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب عن ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذا الأعباء الضريبية التي

[1] -Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école supérieur des affaires, droits et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36.

[2] سيد الكاسب، جمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص: 19، المحملة من الموقع: www.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME-PDF...2-Chapter-1pdf تاريخ التحميل: 2019/07/28,

تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما[1]، كما نجد أن غياب الدفاتر والسجلات في هذه المؤسسات يجعلها عرضها للتقديرات الجزافية وهذا ما يعرض صاحب المؤسسة إلى الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل المبلغ الضريبي المفروض عليه، ونجد أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات والجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات.

رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب[2].

خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة إدارة العقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا ما يؤدي إلى عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة وعليه يتضح أي نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم

[1]) شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص: 04.

[2]) عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 67.

العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة[1]، أما على مستوى البيئة الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية ... الخ، وأيضا صعوبة حصولها شكل الرسمي بسبب تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر عليها هذه المؤسسات كما نلمس غياب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن هذا القطاع[2].

سادسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعاني المؤسسات المتوسطة والصغيرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكّنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا: أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويتجلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال:

1- الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في

[1]) زويتة محمد الصالح، أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 20.

[2]) محمد هيكل، مرجع سابق، ص: 221.

معالجة اختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجهة في إطار دعمه، بدا التخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية ... الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا التغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات ... لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية[1]، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة ... الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق ... الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

2- تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر التمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء

[1]) علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة، 1999، ص: 16.

مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية[1] .

3- الإدارة الرشيدة: يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة[2]، ومن أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة[3]:

-وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛

-توفر الشفافية الكاملة في العمل؛

-توفر عنصر التخطيط؛

-توفر الاختبارات التنظيمية الملائمة.

4- التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتكوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية

---

[1]) عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003، ص: 08.

[2]) إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول شرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر 2009، ص: 04، المحملة من الموقع:
http://www.oecd.orgdataoecd221844143614.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.

[3]) أبو بكر مصطفى بعيره، أنس أبو بكر بعيره، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا ، دون ذكر سنة النشر، المحمل من الموقع:
http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.

والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

5-**إتقان الإنتاج وحسن تسويقه:** يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية.

6-الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتجلى سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في[1]:

1- وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: إن أهمية وضع إطار قانون يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات ... الخ وأيضا إزالة

[1]) محمد هيكل، مرجع سابق، ص: 266.

كل القوانين الغير ضرورية والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة[1].

2- توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها[2] تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

3- تبني خطة إستراتيجية: بحيث يجب أن تهدف هذه الخطة الإستراتيجية إلى العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبنى تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الناجحة في السوق.

4- في مجال السوق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلى القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كما يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

---

[1]) مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة)، دون ذكر بلد النشر، 7 أفريل 2008، ص: 08، المحملة من الموقع: www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.

[2]) صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008 ، ص:04، محملة من الموقع:
css.escwa.org.lbsdpdpresentation3-4-Nov072-5-Oman.pdfتاريخ التحميل: 29 جوان 2019.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في [1]:

أولا: عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال توسيع دائرة المنافسة ...الخ.

ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

[1]) برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 03,

ثانيا: عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها ... الخ[1].

ثالثا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن[2].

رابعا:عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

[1]) يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 03.

[2]) محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 33.

خامسا: التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.

سادسا: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

الخاتمة

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلى تطبيقها وصولا إلى أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدوار التي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في بعض الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتخلفة ثم إلى تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا كذلك إلى المشاكل والمعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تبطىء من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها ومساندتها وتنميتها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى المحليات والأقاليم.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

المقدمة

واجه الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات صعوبات مختلفة مرتبطة بزيادة حدة المديونية وتراجع أسعار البترول ولهذا شرعت السلطات الوصية بتبنيها إصلاحات اقتصادية وعمدت بذلك على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية .ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما بالغا ومتزايدا لدفعه وتطويره، وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة به، هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إستراتيجية تهدف إلى تدعيمها وترقيتها .وهذا وعيا من الدولة بالدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى النجاحات التي حققتها في العديد من الدول التي استطاعت الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات من خلال تكثيف نسيج الاقتصاد الوطني والاعتماد عليها في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية من خلال قدرة انتشارها الواسع على المستوى الوطني، إن كل هذا فرض على الدولة اعتماد إستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة والنهوض بالمؤسسة الجزائرية من خلال تبني مجموعة من البرامج لتأهيل هذه المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا وتعظيم الاستفادة منها.

وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهو مفهوم عملية التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي متطلباته؟
- فيما يتمثل مسار عملية التأهيل؟ وماهي الإجراءات المتبعة لتحقيقه؟
- ماهي البرامج الموضوعة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى نجاحها؟

المبحث الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عملية التأهيل

إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في اطار اجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي Programme stratégique de dynamisation et modernisation de économie portugaise[1]، ثم أصبح مصطلح التأهيل أو « La mise à niveau » مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...)، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات ص و م يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى، ووضعها في مستوى مماثل للمؤسسات ص و م العالمية، فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة من برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[2]

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre-échange إذ أنه يطمح لأن تصبح المؤسسات الصناعية:

-لديها تنافسية في مجال السعر، الجودة والإبداع.

[1] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005 , P .13

[2] نصيرة قوريش،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1048.

ONUDI : Organisation des nations unies pour le développement industriel

-قادرة على المتابعة والتحكم في التطورات التقنية وتطور السوق[1].

ويوضح عملية التأهيل من خلال هذا المخطط التالي:

الشكل رقم (1): مخطط يوضح مستويات التأهيل

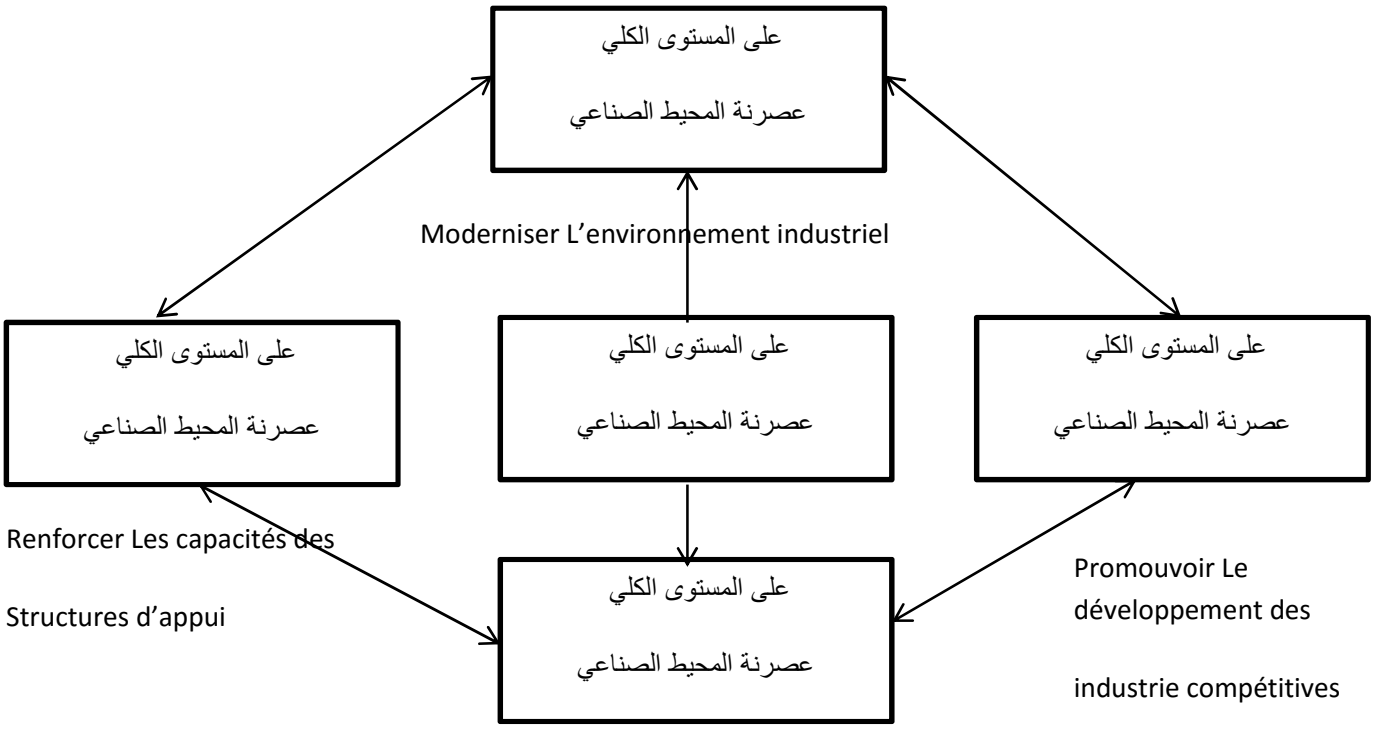

Source : Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, op-cit p.7

كما يعرف أيضا " على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدبير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق."[2]

[1]Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, l'ONUDI , Vienne, 2002 , p.7

[2] Abdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion,L'école de commerce,N°2 2003 , P. 42

ما يعرف أيضا " على أنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي." [1]

عموما إن تأهيل المؤسسات ص و م ليس عملية واحدة وكاملة، تهدف لإحداث تغييرات في التسيير وهيكلة مهام PEM، أو دعم بنصائح واستشارات أو إعادة تصحيح أي خلل يعرقل السير الحسن لنشاطات المؤسسة.

ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر 2006 وذلك بالإجابة على السؤال التالي:

ماذا نعني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "La mise à niveau des PME /PMI " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، والتفكير، والإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة.[2]

«La mise à niveau des PME/ PMI, est avant tout, un processus continu d'apprentissage, de réflexion, d'information et d'acculturation, en vue d'acquérir des attitudes nouvelles, des réflexes et des comportements d'entrepreneurs, et des méthodes de management dynamique et innovante.

[1] رضا جاوحدو، عبد الطيف بلغرسة، آثار السياسية والنقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن ملتقى سابق، الأغواط، 2002، ص129.

[2]Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau , Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement-PME.2006,P.1

يمكننا تمثيل عملية التأهيل بالمخطط التالي:

الشكل رقم (02): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص ،التهديدات)

+

مساعدة على اتخاذ القرار الإستراتيجي

+

=

استمرار في :التدريب، الإعلام، التنظيم

للحصول على مهارات جديدة :تسيير +تفويض+إبداع

=

استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكات فضلا عن الآلات

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, op – cit ,p.1

قبل أن نتطرق بالتفصيل لبرامج التأهيل الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجب أن نعرف ماذا نعني ببرنامج التأهيل؟

إن برنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمرفي تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي.[1]

وهذا حسب ما حددته الوزارة المعنية ، حيث أنها وضعت مخطط يبين المسار العام لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من الأهداف العامة وصولا إلى مؤسسات ص و م ذات تنافسية ، وذلك بعد تأهيلها وتأهيل محيطها.

[1] Ce qu'il Faut savoir sur La mise à niveau, op-cit , P.4

الشكل رقم (03): يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

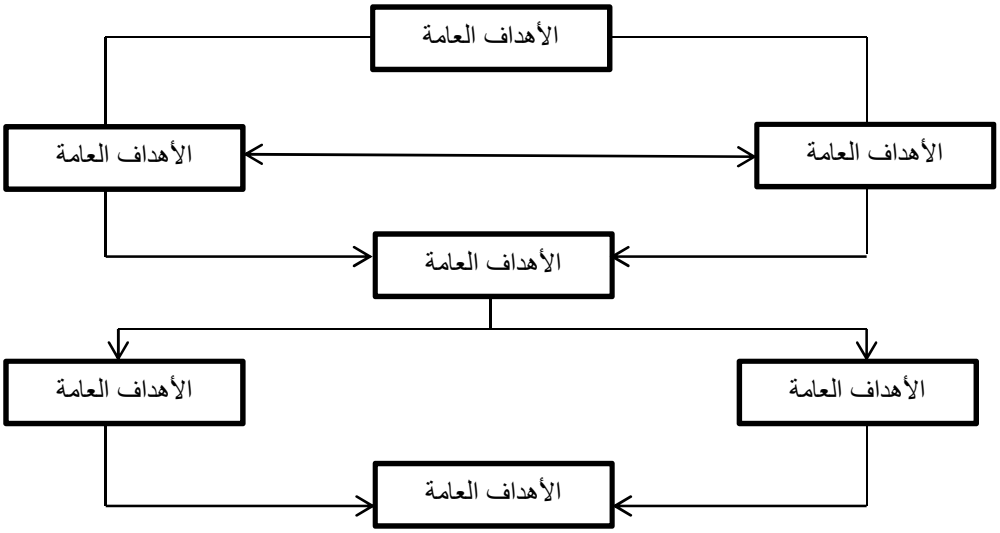

Source : l'accord d'Association Algérie -Union européenne, Ministère de la PME et Artisanat, octobre 2005, p 35.

من خلال ما سبق نستنتج أن هدف برنامج التأهيل هو المرافقة L'accompagnement إذن ماذا نعني بالمرافقة؟

قد سعت مجموعة عمل فرنسية إلى إيجاد تعريف لعملية المرافقة إلى أنه ليس موحد، ففي السابق كانت عملية المرافقة مقتصرة على مساعدة حامل المشروع على تحقيق مشروعه على أرض الواقع(الإنشاء)، إلا أنه فيما بعد أصبح تعريف شامل ومتمثل في : " المرافقة L'accompagnement هي مجمل المراحل من الاستقبال الأولي إلى غاية المتابعة والتي تستدعي تدخل عدة هيئات، والمراحل التي تم إحصاؤها إلى حد الآن متمثلة في :

-الاستقبال الأولي Le pré- accueil
- الاستقبال L' accueil .
-التركيب في المساعدة L'aide au montage.
-البنكية المرافقة L'accompagnement bancaire.
-التمويل Le Financement .

-المتابعة Le suivi . [1]

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، والمخطط الموالي يوضح هذا :

الشكل رقم (04): مخطط يوضح مفهوم عملية التأهيل.

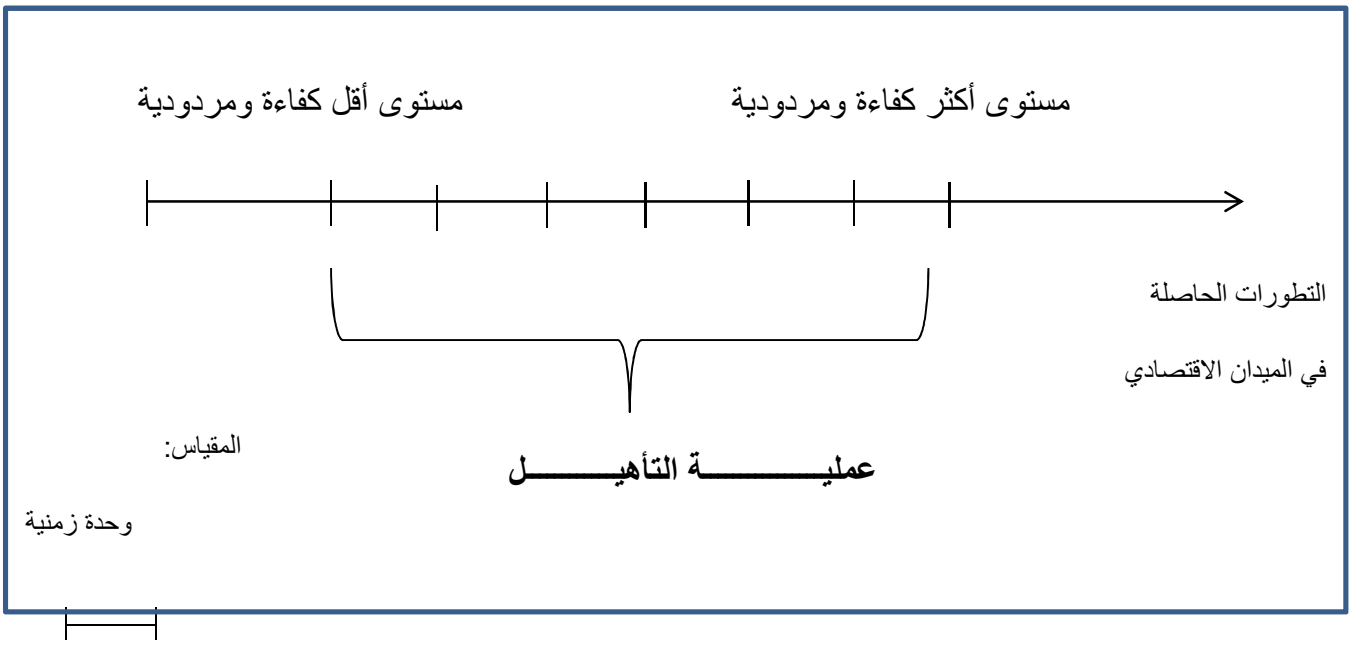

المصدر: من إعداد الطالب.

[1] Critère d'appréciation et évaluation de performance des programmes de micro -finance en France, Rapport intermédiaire, Octobre 1999 , P.9

المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها لا إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

1-ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تأهيلها لجميع عناصر محيطها الاقتصادي(البنوك، الهيئات الجبائية والجمركية، والسياسات الاقتصادية ...).

2- تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ويتم ذلك بـ: [1]

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات.
- اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

3- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:[2]

*المحيط L'environnement عبارة عن مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها المؤسسة ولا تستطيع الرقابة عليها ولكن يمكنها الاستفادة منها.

[1] نصيرة قوريش، المرجع سبق ذكره، ص 1051.

[2] Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة...

4- تحسين تنافسية المؤسسات: [1]

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نجد أن عملية التأهيل يهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها .وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم" ثقافة المؤسسة والتقاول "من جهة، وبتوفير محيط ملائم لهم من جهة أخرى.

فيترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات ص و م مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات.

نتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج بإستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

5- توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر ب 29.9 بالمائة سنة1995 [2] ، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

المطلب الثالث: متطلبات عملية التأهيل في الجزائر

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل.

L'industrie et de la restructuration , P. 10

[1] نصيرة قوريش، المرجع سبق ذكره، ص 1051.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص97.

1-التسيير الاستراتيجي:

إن التسيير الإستراتيجي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، فهو يساعدها إذن على تحقيق الأهداف في ظل المخاطر بشكل عام بعد دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

2-التسويق:

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين (استخدام بحوث التسويق).
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.
- العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية.
- العمل على تطبيق إستراتيجية التنافس وذلك بتحديد إستراتيجية 4P الانتاج، الترويج، المكان، التسعير(Production-Promotion-Place-Price) وكذا اختيار أساس الأسواق والمنافسين وأخيرا تحديد أسس التنافس من المهارات التي تعبر عن الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1].

3-تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر المورد البشري العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على المستويين المؤسسي والكلي[2] :

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في المجالات :التسيير، الإنتاج، التسويق، التسيير المالي....
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالاقتصاد والتهميش، اللامساواة...

[1] نبيل محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، ط1، 2003، ص 277.

[2] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 1050.

– الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.

– تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها وبعث فيهم روح التبادل للمعلومات والمعارف والكفاءات.

أما على المستوى الكلي فيتطلب من الهيئات المعنية السبل الكفيلة للتأهيل، كإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية.

4– العمل بمعايير وقياسات النوعية[1]:

لكي تستطيع مؤسساتنا ص و م تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية "La compétitivité" بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

5– التجديد التكنولوجي:

إن التجديد التكنولوجي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية....وذلك بالتعرف على التكنولوجيا الجديدة في مختلف المجالات عن طريق اتفاق التراخيص، الأبحاث عن طريق التعاون مع مخابر متخصصة أو الجامعات، التحالف مع مؤسسات ذات خبرة عالمية...، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

6– تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[2]:

إن تأهيل المحيط يعتبر أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات ص و م من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة : كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي والتي تتعامل معها المؤسسة.

[1] المرجع اليابق، ص 1050.

[2] نفسه

المبحث الثاني: مسار وإجراءات عملية التأهيل في الجزائر

في هذا المبحث سنتطرق إلى مسار عملية التأهيل والمتمثل في: التشخيص الاستراتيجي الشامل، الإستراتجيات، صياغة مخطط الأعمال، التنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل، الأهداف العامة والخاصة لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إجراءات التأهيل والمؤسسات المعنية بعملية التأهيل.

المطلب الأول: مسار التأهيل في الجزائر

1.التشخيص الاستراتيجي الشامل:

عمليات التشخيص تعمل في قطاع صناعي أو تجاري، في اقتصاد متقدم أو متخلف، الهدف منها تقديم المواصفات الواجب اعتمادها بعد تحديد الاختلالات.

تستخدم كلمة التشخيص في المجال الطبي للتعبير عن ملاحظة التحليل والتعرف على الأسباب التي تساعد الطبيب على تقديم وصفة سواءا كانت علاجية أو جراحية، وعرف هذا المصطلح فيما بعد استخداما واسعا في مجالات مختلفة، حيث استخدم في حقل تسيير المؤسسات بحيث يدل على عمليات ملاحظة أعراض المؤسسات لمحاولة فهمها وتحليلها من أجل التمكن من تقدير الاجراءات اللازمة لتحسين وضعيتها أو تعزيز مركزها في السوق.

يعرف LAFLAMME التشخيص أنه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة ، تمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها والتي تعين المحافظة عليها والتي يتم تغييرها " [1].

يعرفه BROWN على أنه " استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أكمل وجه"[2].

التشخيص الاستراتيجي الشامل هو عبارة عن تشخيص يتعلق بتحديد وطرح المشاكل الحقيقية وكذا حلها، وهذا التشخيص هو عبارة عن :

- تحليل نظامي لبيئة المؤسسة، وسوقها، ووضعها التنافسي.

[1] LAFLAMME B. (1977) : « Le diagnostic organisationnel et stratégie de developpement, une approché global ». GAETAN MORIN . Quebec, P13 .

[2] BROWN G.(1986) : « Le diagnostic d'entreprise » , l'entreprise moderne d'édition, P : 37

- تحليل معمق لمختلف الوظائف الداخلية والخارجية و أداء المؤسسة.

التشخيص الاستراتيجي متعدد في صيغ تدخله، موحد في استنتاجاته، التشخيص الاستراتيجي يجب عليه أن يتخذ منهجية صارمة ولكنها مرنة بشكل كافي من أجل التكيف مع مختلف أنماط المؤسسات فيما يتعلق بالحجم وطبيعة النشاط، وفي هذا التشخيص يتم التركيز على الوظائف والمهام المفتاحية والتي يجب أن تحدد منذ البداية حتى يتم التركيز على الأهم منها.

التشخيص الاستراتيجي الشامل هو المرحلة الأولى في المسار الاستراتيجي للتأهيل التي تسبق المرحلة الثانية المتمثلة في انتقاء الاستراتيجيات، والتي تسبق بدورها المرحلة الثالثة والمتمثلة في صياغة مخطط التأهيل، والتي تسبق بدورها المرحلة الرابعة المتمثلة في تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل، وإن كل خطإ في الحكم، وكل سوء اختيار المعايير للمراجع أو " نموذج المؤسسة" يهدد بتعبئة الموارد لحل مشاكل ثانوية بمقابل تلك التي تعتبر كأولوية.

التشخيص هو في حد ذاته لإدارة تقنية رشيدة، التي تتألف من مواصلة الرد على الأسئلة الأساسية التي يشكلها كبار رجال الأعمال[1] .

- ماهو الغرض من هذه المشاريع؟
- ما هي أهدافه والأفضليات؟
- ماهي ماضيها وحاضرها؟
- هل هي جيدة ولماذا؟
- ماذا ينبغي أن نفعل، ماهي البدائل؟
- ماذا سنفعل في الأجلين القصير والمتوسط والطويل؟

فالتشخيص الاستراتيجي الشامل هو نهج وظيفي لرجال الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار منطق منظم ومتكامل في إطار رؤية عالمية ديناميكية واهتماماتها الاستراتيجية، وهي أداة لتعريف عملية اتخاذ القرار، أنه يتطلب من صاحب المشروع يتكون من ثلاثة عناصر النهج:[2]

[1] FALL J. (2006) : « Programme de mise à niveau, plan de mise à niveau : Guide méthodologique », Site Internet : www.pmn.senegal.org/IMG/pdf/guide_methodo.pdf

[2] FALL J.(2006) : Op.cit

إجراء تحليل منهجي للبيئة في العمل الذي يجري في شركته، لتسلط الضوء على عناصر التنافر في الحاضر والمستقبل.

- تقييم موضوعي للأداء والكفاءة للشركة.
- مناسبة الخيارات المتصلة امكاناتها التنافسية وطموحاته على المدى المتوسط والمدى الطويل.

فالتشخيص الاستراتيجي الشامل يشمل كل من:

1. تشخيص التنظيم ونظام المعلومات التي يمكن توسيعها، حسب الاقتضاء، على الهوية العامة، والادارة والاعمال القانونية والمالية والمشاريع الاجتماعية.

2. تشخيص وظيفة الموارد البشرية: البحث على اليد العاملة المؤهلة.

3. تشخيص التجارة والخدمات والتسويق، يعتمد على أدوات محددة، بما في ذلك وضع المعايير وذلك للوصول إلى مدى تنافسية المنتجات.

4. تشخيص الوظيفة المالية: مدى مصداقية الحسابات بما في ذلكالتوازن المالي، المردودية والقدرة على الوفاء بديونها.

5. التشخيص التقني: التي يمكن توسيع نطاقها حسب الاقتضاء إلى وظائف الصيانة، النظافة والبيئة.

2. إستراتيجيات تأهيل المؤسسة:

التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة هو خيار يظهر جليا من خلال الاجراءات المتخذة من طرف أصحاب المؤسسات لاستعادة قدرتها على البقاء والمنافسة، هذا الخيار هو تفكير إستراتيجي بشأن مستقبل المؤسسة.

خيار السياسة العامة التي يتم التعرف عليها من خلال نتائج التشخيص الاستراتيجي الشامل، ينبغي:[1]

1. تقديم الخيارات الاستراتيجية لتنمية الاعمال التجارية، وتحديد كل من مزايا وعيوب المؤسسة.

2. تحديد معايير الاختيار لتمكين المقاول من اتخاذ القرار.

3. أن تبين بوضوح الخيار الاستراتيجي الذي يتم اختياره.

[1] FALL J.(2006) : Op.cit

هناك ثلاثة خيارات إستراتيجية تتمثل في: التركيز، والشراكة، والمرونة، والمؤسسة قد تنظر أيضا في مجالات أخرى مثل التنويع، والتكامل أو التمديد، ومع ذلك، كما ينبغي للمؤسسة اهتمام خاص لتنويع أدائها من خلال مرحلة النمو أو حماية السوق.[1]

1.2 التركيز:

إعادة ترتيب المؤسسة حول " الأعمال الأساسية، هذه الإستراتيجية تتضمن سحب الاستثمارات من الأنشطة التي تعتبر غير مربحة، والبناء على الطريق الرئيسي والتنويع في أنشطة مماثلة أو تكميلية.

2.2 الشراكة:

تتخذ شكل تحالفات أو اندماجات، وهو يتألف من مزيج من المهارات والموارد ويتضمن مايلي:

- مشاركة بعض التكاليف الثابتة.
- توفير التمويل بشروط ميسرة.
- إحداث آثار التآزر و/ أو التكامل.

3.2 المرونة:

هي القدرة على التفاعل بشكل مستمر مع مرور الزمن إلى التغيرات البيئية، للقيام بذلك، تحتاج المؤسسة إلى موارد بشرية ومادية مرنة، من خلال التدريب وتطوير الموظفين وتجديد أو تحديث عتادها.

3 صياغة مخطط التأهيل:

1.3 التعريف:

مخطط التأهيل مصمم لتحديد الآثار المتوقعة من القرارات المقترحة في إطار هذه العملية، وهي أداة تسمح بوصف مستقبلي للمؤسسة عن طريق حسابات مدققة، ويظهر الحالة المالية أو الهيكل المالي للمؤسسة، هذه المعلومات المقدمة حول التوازنات تعطي نظرة حول الوسائل المالية اللازمة لتمكين المؤسسة النظر في التنفيذ الناجح لبرنامج التأهيل.

[1] FALL J.(2006) : Op.cit

إنشاء خطة عمل سوف تحد من طموحات المؤسسة لمحاولة إيجاد الموارد المالية اللازمة لتنميتها، فخطة العمل هي أداة للمسير من أجل دفع إستراتيجية المؤسسة للتحقق من آثارها، وتقييم جدوى القرارات ذات طابع استثنائي، كما تعتبر أداة للاتصال مع الموارد البشرية للمؤسسة، ودعم المؤسسات المالية والمساهمين. [1]

خطة الأعمال تتكون من ثلاثة أجزاء محددة:

- الخطة الاستثمارية.
- التوقعات المالية.

الخطة الاستثمارية يفترض أن تكون خيار استراتيجي، والاستثمارات المادية وغير المادية المطلوبة لرفع مستوى المؤسسة.

خطة التمويل تتم بعد تقييم الاحتياجات من الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات ويوجد في هذا الصدد مايلي:

- يصف مختلف خيارات التمويل المتاحة للمؤسسة، التمويل الذاتي، والقروض المصرفية، ورأس المال الاستثماري، وزيادة رأس المال عن طريق المساهمة نقدا أو عن طريق دمج جديدة من الاحتياطات، أو عن طريق توحيد حسابات المساهمين.
- تحديد معايير الاختيار للسماح لمدير المؤسسة إلى اتخاذ قرار.
- يحدد صراحة خطة التمويل المقبولة.

2.3التركيب:

خطة العمل تتألف من ست مراحل:[2]

- جمع المعلومات عن البيئة والوضع الخالي لرجال الأعمال: الاتجاهات، واتجاهات السوق والمهارات التجارية والمواقع الإستراتيجية.
- تحليل الموقف الاستراتيجي.
- اختيار الإستراتيجية.

[1] FALL J.(2006) : Op.cit

[2] FALL J.(2006) : Op.cit

– تحديد حجم الموارد اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية.

– دراسة السبل والوسائل للحصول على الموارد.

– ترقيم خطة العمل هذه يسمح استنادا إلى الاستراتيجية المختارة بتنبؤ مستقبل المؤسسة، عند هذا المستوى، إرادة المساهمين تؤخذ بعين الاعتبار.

3.3 منطق الترقيم:

منطق الترقيم هو عبارة عن أداة لقياس جدوى المشروع، في حين يبرز الترقيم الاستحالة العملية لتحقيق الاهداف الكمية.

منطق الترقيم هو عملية تتبع خطوتين رئيسيتين:

– جعل الجداول الحسابية(دوران، والموظفين....الخ) أساس البيانات المتاحة تفصيلية: كمية الإنتاج التنبؤية، سعر بيع الوحدة....الخ

– تزويد الإستراتيجية التي تم اختيارها بتفاصيل وجدول رقم الأعمال: بيان الدخل، ويحسب على الحاجة لرأس المال العامل، والتدفق النقدي أرصدة البيان.

هذا المنطق يهدف إلى تقديم أصول المؤسسة وذلك بإنجاز جرد لممتلكاتها، ومستحقاتها والديون التي تشكل ممتلكاتها.

4. تنفيذ ومتابعة خطط التأهيل:

تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل يتطلب إنشاء جهاز مناسب لتحقيق الأهداف، لتنفيذ مخطط التأهيل على الوجه الصحيح يتعين تنفيذ مايلي:[1]

- إنشاء لجنة توجيهية من الترقية المقترحة في الشركة.
- تعيين مدير المشروع الذي سيكون واجهة بين هياكل المؤسسات والاستشارين الذين سيقومون بتنفيذ بعض الإجراءات من برنامج التأهيل: المساعدة التقنية والتدريب، إنشاء نظام لإدارة الجودة، والمحاسبة للدعم التحليلي للمؤسسة في تنفيذ التنبؤ.
- وضع برنامج وجدول زمني مفصل للتنفيذ.

[1] DHAOUI M L (2002) : « Guide méthodologique : Restructuration, mise à nivea et compétitivité industrielle « , ONUDI ? p 51. Site Internet : www.unido.org

- خلق بيئة اجتماعية جيدة تقوم على الاتصال والتحفيز والمشاركة في القضايا الشخصية، ونتائج عملية التأهيل.

المطلب الثاني: دواعي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات كثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، وقد ازداد استعماله منذ 1998، وهو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو المتوسطية، ولقد تعددت المفاهيم التي اعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية.

وهو يجسد رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تعتبر هذه رغبة بالاندماج في الاقتصاد العالمي ولا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء وهو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية وذلك كون هذه الأخيرة تأسست في ظل نظام مركزي و حمائي. [1]

1. اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية:

تعتبر المناطق الحرة من أشكال الاندماج الاقتصادي لمجموعة من الاقتصاديات قد تكون متفاوتة التطور والتنمية كما هو الحال في المنطقة الأورو متوسطية، حيث يفرض إلغاء جميع الرسوم الجمركية وجميع القيود على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل الدول بهيكلها الخاص بالتعريفة الجمركية اتجاه باقي الدول غير الأعضاء.

يتمثل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص (خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. [2]

إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه المتوسطين في إطار برامج ميدا، وكذا القروض والمساعدات المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، قصد المساعدة في انجاز المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية وكذا للتحفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في اطار انضمامها إلى منظمة التبادل الحر, وهناك عدة دوافع لعقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من بينها:

---

[1] يوسف بومدين " إعادة تأهيل المؤسسات شرط ضروري لانجاح الشراكة الاقتصادية و مفتاح القدرة التنافسية" نقلا موقع www.sarambite.dz

[2] مكتبة المحاضرات والبحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم الاقتصادية.

- سعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية.

- بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من تفشي ظاهرة البطالة (انتقلت من 29 سنة 2000 إلى 23,7 سنة 2003 ليبلغ 15,3 سنة 2005)[1] ، وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معد نموها حيث وصل نمو الناتج المخلي الإجمالي إلى 2,4 سنة 2000 و 6,9 سنة 2003 ليصل 5,1 سنة 2005، إلا أن هذه النتائج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ترجع أساسا إلى قطاع المحروقات[2]، وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

2. المنظمة العلمية للتجارة:

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول إلى إصلاح اقتصادياتها وبناءها على أسس واقعية وحقيقية.

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى انخفاض اسعار المحروقات عام 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الهيئات الاقتصادية الدولية.

بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدل التضخم (الذي انتقل من 0,3 سنة 2000 إلى 2,6 سنة 200" ليبلغ 1,6 سنة 2005)[3]، لكن الجزائر تضل متريثة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وذلك كون هذه الأخيرة تفرض ضغوطات كبيرة للانضمام

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2009): "ملحص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008.

[2] ساحل محمد " تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة تقييمية على الموقع: www.forum.univbiskra.net

[3] ساحل محمد تجربة "الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة تقييمية نقلا عن الموقع: www.forum.univbiskra.net/index.ph

إليها، وكون هذا الانضمام سيتسبب في خسائر كبيرة لمداخلها المتمثلة في الرسوم الجمركية من جهة، وإلى شدة تنافسية المنتجات الخارجية للمنتوج المحلي.[1]

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء بالالتزامات و الاستفادة من مجموعة من الحقوق، فما هي الالتزامات وماهي الحقوق التي تكون على الجزائر بعد الانضمام؟ [2]

الالتزامات:

- حرية المنافسة والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني أو الأجنبي.
- التخلي عن دعم الصادرات.
- تجنب ساسة الاغراق.
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية.
- قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات.

الحقوق:

- التزام الأطراف الأحرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.
- حقوق نفاذ السلع الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.

ومن هذا أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكييف نسقها الانتاجي ومنظومتها الصناعية بشكل يقلل من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بتبني استراتيجية للمؤسسات السريعة التأقلم مع التقلبات الظرفية.

[1] www.webreview.dz/IMG/pdf/6-10.pdf

[2] انعكاسات انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة: نقلا عن الموقع:
http://www.mckadi.ifrance.com/65.doc

3. المنطقة العربية الحرة:

ترجع فكرة إقامة منطقة عربية حرة إلى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى.

الأهداف الرئيسية للمنظمة العربية الحرة تتمثل في :

- تحقيق التقدم الاجتماعي والإزدهار الاقتصادي للدول المشتركة.
- إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.

أما الوسائل الكفيلة لتحقيق الأهداف المرسومة للسوق العربية المشتركة تتمثل في:

- حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت.

انضمت الجزائر رسميا إلى منطقة العربية الحرة في جانفي 2009، انضمام الجزائر إلى المنظمة العربية للتبادل الحر ستسمح لها بإدماج السوق العربية والتعريف بمنتجاتها في المنطقة، هذا الانضمام سوف يعزز التبادل التجاري، ما بين العرب ويسمح بتنمية النشاط الاقتصادي للشركات الجزائرية، جميع الدول العربية الأعضاء في المنطقة تولي اهتماما خاصا لهذه السوق الحر من حيث الفوائد المقدمة فيما يخص الإعفاء الضريبي لتسهيل تبادل المنتجات المحلية، دخلت هذه المنطقة العربية للتبادل الحر حيز التنفيذ في جانفي 2007، بمشاركة 17 عضوا من أعضاء جامعة الدول العربية من بين 22 عضوا، علما أنه بلغت نسبة التبادلات 94 من إجمالي حجم التجارة العربية.[1]

4. التنافسية ومؤشراتها:

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تبادلاتها مع اليابان وزيادة حجم الديون

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2009): "ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008 نقلا عن الموقع: www.cnes.dz

الخارجية، وظهر الاهتمام مجددا لمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق.

ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية.

يتمحور تعريف تنافسية الشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات النوعية الجيدة والسعر المناسب وهذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى". [1]

إن M.Porter قام بتحديد مصادر الميزة التنافسية، وحصرها في التكلفة والتمييز، إلى جانب المعايير الكلاسيكية مثل: الوفورات الاقتصادية، زيادة من إنتاجية عوامل الإنتاج، تخفيض التكاليف، إن معيار التمييز نجده في بعض المراجع مرادف لجودة المتوج، والتي على أساسه يتم التفضيل بين المنتجات المطروحة في السوق، إن الشكل أدناه يوضح مصادر الميزات التنافسية.

الشكل(05): مصادر الميزات التنافسية أو القيمة

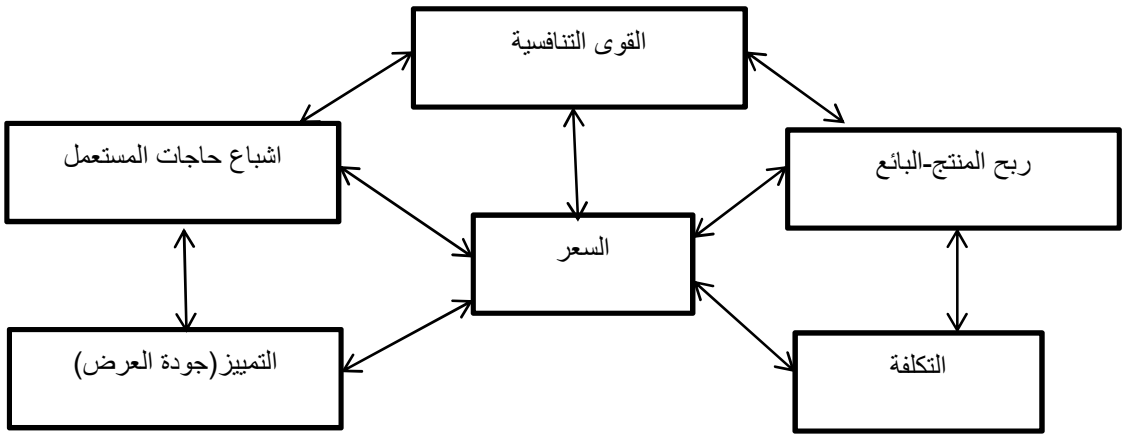

Source : TUGRUL A et ROLAND C . « Diagnostic et Décisions Stratégique » . Dumod, paris, 1998, p13

[1] وديع محمد عدنان:محددات القدرة التنافسية للأقطار الدولية "بحوث ومناقشات تونس، 19-2001/06/21 نقلا عن الموقع www.ssic2008.com

يتضح من الشكل (05)، إن تحقيق ميزة تنافسية أكبر من المنافسين، يتطلب من المؤسسة المبدعة أو المنتجة لأي منتوج جديد (سلعة أو خدمة)، أن تراعي حاجيات المستهلك أو المستعمل في عملية الإنتاج، وهذا يأخذ بآرائه في جميع مراحله أو البعض منها. ونتيجة لذلك، يساهم بدرجة أكبر في قبوله للمنتوج الجديد، وزيادة على ذلك، فإن أسعار مكونات المنتوج هي الأحرى لها تأثير على جودته وتنويعه أما تدنية التكاليف هي الأخرى تتأثر بأسعار المواد الأولية، والتحكم في التكنولوجية المستخدمة، والكفاءات والمهارات.

توجد عدة طرق في البحث عن مصادر الميزة التنافسية وتكون سهلة وبسيطة، تكون بمثابة أسلوب للبحث عنها وهي: [1]

- تحليل مصادر الميزة التنافسية: يتوقف على تحديد العناصر الأساسية المشكلة لعرض المؤسسة، حيث أنها هي المحددة لقيمة المنتوج لدى المشتري، إن هذه الأخيرة تأخذ عدة أشكال منها، الجودة والسعر، الخدمات بعد عملية البيع، السرعة في معالجة الطلبيات، الملائمة ... الخ.

- تحليل السلسلة العمودية (تصور الإنتاج التوزيع): "إن الميزة التنافسية تنجم عن مجموعة من الأنشطة تقوم بها المؤسسة، كالتخزين، والانتاج، والتسويق، والتوزيع، وتدعيم منتجاتها، حيث كل نشاط تقوم به يساهم في تحسين وضعيتها من حيث التكاليف وخلق قاعدة تمييزية."[2]

- تحليل مكونات التمييز ومكونات التكاليف: إن قدرة المؤسسة لا تكمن في إنتاج منتجات بكيفية فعالة وفق المقاييس الدولية فحسب، وإنما في تحقيق ميزة تنافسية أكبر تمس جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وهذا لا يتأتى إلا بالمعرفة التكنولوجية والتسويقية والتسييرية.

وهناك عدة مؤشرات لقياس التنافسية من بينها:

- الربحية: والتي تشكل مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها في السوق.

- تكلفة الصنع: تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة التريهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق.

---

[1] JULIEN L , « Impact et enjeux de la révolution numérique sur la politique d'offre des entreprises » . RME . N°177/178. 2000 /2-3.

[2] PORTER M, " Avantage concurentiel", Inter-Edition, Paris, 1986, P8.

- الإنتاجية الكلية للعوامل: تقاس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات.
- الحصة السوقية: الاستحواذ على جزء هام من السوق المحلي والدولي.

أما الميزة التفاضلية فهي ميزة في إنتاج سلعة تنشأ عن الفروقات في الهيكليات الاقتصادية بين دولة وأخرى، على سبيل المثال تتميز الدول المتقدمة صناعيا في انتاج السلع المتقدة تقنيا ، بينما تتميز الدولة ذات العمالة الكثيفة غير الماهرة بإنتاج سلع تحتاج إلى كثافة عمالة غير ماهرة.[1]

المطلب الثالث: إجراءات التأهيل والمؤسسات المعنية به

1. المؤسسات المعنية بالتأهيل:

إن تأهيل المؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها يأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه المؤسسات لتحديد تصنيفها ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من المؤسسات معنية بالتأهيل: [2]

- مؤسسات "قبل قدرتها على المنافسة"، والتي تسعى إلى زيادة حصتها من السوق المحلية وإقامة شراكة داخل هذا السوق، تحسين منتجاتها وقدرتها التنافسية ووضعها على قدم المساواة مع نظيرتها الأجنبية، وبناءا على ذلك فإن الإجراءات موجهة في المقام الأول نحو التنمية، والتنويع، وإيجاد شركاء وغزو أسواق جديدة.
- مؤسسات "في حالة نمو"، وهي مؤسسات لها رؤية إستراتيجية مقسمة بين سوقها إقليميا و وطنيا، لا تعاني من صعوبات مالية ولكن بالرغم من ذلك لازالت مهددة ببعض المخاطر، وترقيتها تتم من خلال إعادة تنظيمها داخليا وتحسين مستوى التسيير والأهداف الإستراتيجية التي يمكن تحديدها لاحقا.
- مؤسسات "في خالة متابعة أو في وضعية سلبية" هي في الغالب لا يمكن اعتبارها صغيرة الحجم والمتمركزة في أسواق ذات قيمة مضافة متدنية، تتميز بانخفاض في رأس المال يجعلها ضعيفة للغاية بسبب التطور السلبي للسوق والمنافسة فهي تعيش مزيدا من الصعوبات المالية، وإعادة تأهيلها يتم من خلال بذل جهود في التكوين والإعلام وتمويلها لإخراجها من المشاكل المادية.

2. إجراءات التأهيل:

[1] ARAB CONSULT.COM: Site Internet: http://www.arabconsult.com

[2] Document de commission européennee, “ce qu’il faux savoir sur la mise à niveau, Site Internet: http://www.edpme.org

-المرحلة الأولى:

تقوم مكاتب الدراسات أو المستشارين المختارين من طرف مسؤولي المؤسسة بدراسة وتشخيص إستراتيجي شامل ووضع مخطط تأهيل المؤسسة المعنية.

ترفق هذه الدراسة بطلب إعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبعد خضوعها لشروط قابلة الاستفادة والاجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية CNCI [1] يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها.

المرحلة الثانية:

بعد موافقة الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية يتم البدء في الإجراءات المادية إذ يعطي لها الحق في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختبارين:

أ- حسب ثلاث دفعات: وتكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدءا من إشعار المؤسسة بقرار الموافقة.

ب- على دفعة واحدة: تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين.

في حالات استثنائية يمكن للجنة أن تمدد مهلة الإنجاز لسنة أخرى من أجل تحقيق باقي الإجراءات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة:

تحقيق ومتابعة عملية التأهيل من خلال الإجراءات التالية:[2]

1. منح وصرف المساعدات المالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية كما يلي:

- المساعدة ب 70 % من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار.
- المساهمة ب 15% من الاستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة.
- المساهمة ب 10% من الاستثمارات المادية الممولة بالقرض.

[1] CNCI: Conseil National de la Compétitive Industrielle.

[2] العياشي زرزار: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بيت التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي " نقلا على الموقع: www.univ.skikda.dz

- المساهمة ب 50 % من الاستثمارات الغير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم).

2. مدة الانجاز: إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب أن تحقق في أجل أقصاه سنتين، ويمكن تمديد لسنة أخرى بطلب من المؤسسة.
3. صرف المساعدات المالية: حيث أن المساعدات المالية المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي و وضع خطة التأهيل يتم منحها بعد الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، أما المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات لاتتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة.
4. متابعة منح المساعدات المالية: عند صرف المساعدات المالية وفحص الوثائق التبريرية يمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالتأكد المادي والفعلي من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثالث : بـــرامج التـأهيل

الجزائر وعلى غرار الدول النامية أدركت الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يمكن أن تلعبه اقتصاديا واجتماعيا، لذلك عملت على تسطير العديد من البرامج لترقية وتأهيل هذا القطاع الحيوي.

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، إلا أن التوجه الجديد التي تسعى إليه السلطات العمومية من أجل دخول المنافسة الدولية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحقق بدوره النتائج المرجوة بالرغم من الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية، فبرامج التأهيل لم تعزز الجهود المبذولة لتحسين منافسة المؤسسة لمحيطها، لذلك تم توجيه العديد من البرامج لتأهيله. [1]

المطلب الأول: مختلف برامج التأهيل

هناك عدة برامج تأهيل نذكر من بينها: برنامج الاندماج لتحسن التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات، برامج ميدا، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل برنامج مقترح من طرف جهة معينة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الاتحاد الأوروبي)

[1] العياشي زرزار: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بيت التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي " نقلا على الموقع: www.univ.skikda.dz

بالتنسيق مع السلطات الجزائرية، حيث تعمل هذه البرامج على ترقية المؤسسات الجزائرية في إطار انفتاح السوق الجزائري.

الجدول رقم : مختلف برامج التأهيل في الجزائر:

البرنامج	الفترة	الفئة المستفادة من البرنامج	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات	من سبتمبر 2001 إلى 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الانتاج لـ 750 مؤسسة	11,4 مليون دولار	تأهيل 21 م.ص.م منها 05 عامة
برنامج ميدا	من سبتمبر 2002 إلى ديسمبر 2006	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 20 عاملا فأكثر	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	62,9 مليون أورو	405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ابتداءا من 2006	المؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	01 مليار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2005-2007	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تستخدم من 50 إلى 250 عاملا.	تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	03 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 07 مؤسسات على شهادة إيزو 14001

المصدر: من إعداد الباحث عن طريق معلومات متفرقة

1. برنامج الاندماج لتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية والتأهيل في الجزائر:

في سنة 1999 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع السلطات العمومية قامتا ببرنامج لتحسين تنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية، وتهدف على تطوير الصناعة بثلاثة أبعاد:

- اقتصاد تنافسي (مقاس بالنمو والتحول الهيكلي).
- عمل منتج (مقاس بالعمل وإنشاء الثروة).
- محيط سليم (يقاس لتخفيض الآثار السلبية على المحيط).

ويتضمن البرنامج المدمج خمسة محاور والمتمثلة فيمايلي: [1]

1- المساعدة على إعداد وتطبيق سياسة واستراتيجية صناعية

2- تعزيز خدمات الدعم والاستشارة للصناعة: هدفه يتمثل في المساعدة في تطوير وتقوية خدمات العم والاستشارة للصناعة في الجزائر.

3- برنامج نموذجي لإعادة هيكلة، تأهيل تنافسية المؤسسات الجزائرية العمومية أو الحاصة.

4- دور أنظمة وشبكات المعلومات والإحصائيات في الجزائر.

هدفه يتمثل في وضع والتحكم في أنظمة وشبكات المعلومات والإحصائيات.

5- ترقية المحيط البيئي للجزائر: هدفه يتمثل في تمكين السلطات الجزائرية من جعل المحيط نظيفا وضمان إنتاج نظيف وأكثر رشاده من حيث الطاقة في الميدان الصناعي، بالإضافة على القيام بإجراءات مكافحة التلوث وتسيير النفايات. النتائج المنتظرة من هذا البرنامج تتمثل في: زيادة إنتاجية المؤسسات بـ 50 % ، انخفاض النفايات بـ 5 % من الانتاج، ارتفاع صادرات المؤسسات تصل إلى 50% من رقم الأعمال المحقق، حصول المؤسسات على شهادة إيزو 9000. [2]

وللسماح بتنسيق أحسن لعمل برنامج لتحسين تنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية المدرج من طرف منظمة الأمم المتحدة فقد تم إنشاء لجنة وطنية تقود العمل بالتعاون مع كافة الأطراف لتحقيق البرنامج. [3]

---

[1] ONUDI 2000 Op.Cit,P4

[2] DHAOUI M.L (2002) :"Guide méthodologique : Restruction, mise à niveau et compétitivité industrielle", ONUDI, P80. Site Internet: www.unido.org

[3] BERRACHED M.S (2008) :" La PME-PMI et mutations systématiques (Défis, enjeux et perspectives d'avenir) », Mémoire de magister non publié, Université d'Oran, 2007-2008, P212.

2.برامج MEDA لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قصد انجاح مسار الشراكة الأورة متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج، لقد تعاهد الاتحاد الأوروبي بوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح لها بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.

1.2.أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور.[1]

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموقع الإستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير: الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والمتخصصين في الفضاءات الوسيطية، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

[1] EDPME /COMMUNICATION : Présentation SETIF/Mai 2004.

2.2 تمويل ومحتوى البرنامج:

هو برنامج ممول بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 5 سنوات:

- ميدا 1 (1995-1999).
- ميدا 2 (2000-2006).

بقيمة تقدر بـ 6,2 مليون أورو مقسمة كما يلي:[1]

- 57 مليون أورو تحصل من طرف الاتحاد الأوروبي
- 3,4 مليون أورو مقدمة من طرف الحكومة الجزائرية.
- 2,5 مليون أورو تتمثل في مساهمة المؤسسات المستفيدة من خدمات البرنامج.

البرنامج متعلق ببرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز تطور وسائل جديدة للتمويل، وتغطية الضمانات المالية الصادرة عن صندوق ضمانات المخاطر ومستقبلا لصندوق ضمانات قروض الاستثمار.

في هذا البرنامج يتم التدخل عن طريق التشخيص الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشخيص التام، مخطط الأعمال، مفعول التكوين، بطريقة الإعلام، البحث عن شركاء، مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجراءات البنوك وذلك بإعداد مخطط تمويل، الاقتراب من صندوق الضمان وتسهيل إجراءات الضمان، أما فيما يخص ميادين التدخل فتتعلق بالتطور الاستراتيجي، التسويق، التسيير والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج(التحكم في التكاليف، الجودة، التموين والتخزين ...)، المالية والمحاسبة ومراقبة التسيير. [2]

[1] BENNACEUR C.:"Programme européen de mise à niveau des PME algériennes : entre chiffres, problématique et perspectives", Site Internet: www.algerie-watch.org

[2] BERRACHED M.S (2008) :" **La PME-PMI et mutations systématiques (Défis, enjeux et perspectives d'avenir**», Op cit, P118.

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا والتي تمثل 97 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي لم تحظ بالتكفل من خلال البرامج حيز التنفيذ السالفة الذكر.

1.3.أهداف البرنامج:

انبثق هذا البرنامج نتيجة لتشخيص ودراسة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف وكذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بهدف: [1]

- خلق مناخ تنافسي، بإزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).
- تحسين محتوى الخدمات العمومية.
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات (كالبحث والتطوير ...).
- تحسين أنماط عوامل الإنتاج.

2.3 محتوى البرنامج:

المحاور الأساسية للبرنامج تتمثل في:[2]

- تحديث المنشآت والآلات الصناعية.
- تطوير نظام الانتاج.
- تطوير إدارة الأعمال.
- تنمية الكفاءات والموارد البشرية.
- تطوير الجودة والاستعانة بأساليب بإرادة الجودة .

---

[1] مداخلة السعيد مصطفى بن بندة حول انطلاق تنفيذ البرنامج الاعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصر الثقافة-عنابة في 29 أفريل 2007 نقلا على الموقع: www.pmesrt-dz.org

[2] BENHABIB A. ATTALAHL. ZIANI T. : " La mise à niveau des entreprises algériennes à la lumière des expériences des pays comme Portugal, la Tunisie et le Maroc », colloque internationale sur la mise à niveau des entreprise algériennes dans la perspectives de l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre échange avec l'union européenne et a l'OMC, Oran le 26 et 27 mai 2007, P17.

- تطوير مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

3.3 طريقة عمل البرنامج:[1]

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسيير برنامج التأهيل عن طريق مرسوم تنفيذي في 03-05-2005، ومهمة هذه الوكالة هو فحص ودراسة طلبات المؤسسات الراغبة في الانضمام إلى برنامج التأهيل وكذلك من مهامها تقديم المنح المالية اللازمة للبرنامج وتتمثل الإجراءات لسير عمل برنامج التأهيل كالتالي:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء خطة التأهيل والتمويل.
- تبني برنامج عمل حطة التأهيل من طرف الوكالة.
- تنفيذ ومراقبة خطة التأهيل.

برنامج جديد للتأهيل تم الإعلان عنه في 25 فبراير 2007[2]، يعتبر كمسعى جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آفاق 2017هذا البرنامج جاء لتكميل ودعم برنامج ميدا، يأحذ على عاتقه العمليات المجردة للتأهيل (Les opérations immatérielles de mise à niveau) ، هذا الجهاز يرتكز على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي عمالة أقل من 20 عامل التي تمثل 97 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه العملية تحاول الوصول إلى 5000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط.[3]

4.برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل دعم حركية إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها، واندماجها ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق، تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دولة ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

---

[1] BENHABIB A. ATTALAHL. ZIANI T. , Op cit, P18.

[2] Quotidien EL WATEN, 26 février 2007, P7.

[3] BOUZADI-DAOUD S.:" Développement des petites et moyennes entreprises et leur integration aux échanges extérieurs : cas de l'Algérie " ; Thèse de Doctorat d'Etat en scienses économie, université d'Oran 2006-2007, P296.

1.4.أهداف البرنامج:

1.1.4 الهدف العام :

يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، من أجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن أجل التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.[1]

2.1.4 الأهداف المباشرة:

– إنشاء نوع من المهنية والاتفاق من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميدان التسيير، الاعتماد على مراكز الدعم.

– تحسين الطلب من خلال تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

2.4 نشاطات مشروع GTZ:

– تكوين مستشارين في التسيير، إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم) وذلك من خلال:

1. تكوين قاعدي خاص بمهنة مستشار.

2. تحسين الآراء والتوجيهات.

3. متابعة لمهام المستشارين (وضع برنامج نموذجي).

–تكوين المكونين عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين المكفلين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات ويتم ذلك من خلال:

1. تحضير مواضيع التكوين.

2. متابعة المكونين.

– التنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين (المساعدين)، CEFE (من2 إلى 3 مساعدين لكل مركز دعم).

1. تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE.

2. المتابعة عن طريق دروس نموذجية لـ CEFE.

[1] **Algérie: Mise à niveau:** http://www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau/

3. تنظيم شراكة دورية مع برنامج CEFE أخرى.

المطلب الثاني: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك طريقتان لتقييم التأهيل: كمية ونوعية.

1. الكمية:

1.1.الانضمام إلى البرنامج:

يلاحظ من خلال البرامج الأربعة المقدمة أن برامج ميدا استحوذ على الحصة الكبرى في تأهيله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي هذا البرنامج قد تم تأهيل 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أصل 533 مؤسسة صغيرة أو متوسطة تم تأهيلها من خلال البرامج الأربعة، وذلك بنسبة قاربت 76%.

من بين 533 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم تأهيلها من خلال البرامج الأربعة في المدة 2000-2008 فقد تم تأهيل 21 مؤسسة تحت الاندماج لتحسن التنافسية الصناعية ودعم إعادة هيكلة المؤسسات، 405 مؤسسة في برامج ميدا، 100 مؤسسة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 7 مؤسسات من خلال برنامج الجزائري الألماني GTZ.

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تأهيلها الموجودة عبر التراب الوطني والمقدرة في نهاية 2008 بـ 519.526 مؤسسة، أي بنسبة مئوية تقدر بـ0.1 %، كما تم تسجيل في نفس الفترة 1450 تدحل وتشمل هذه التدخلات:

- التشخيص الأولي للمؤسسة.
- إجراءات تأهيل.
- أنشطة التدريب في جميع أنحاء البلاد.

1.2.تمويل البرامج:

برامج ميدا هي الأداة الرئيسية للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وأنها تمثل نهاية عام 2001 مبلغ 254.2 مليون أورو.

المشاريع الكبرى الممولة في إطار برامج ميدا بشأن التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والدعم المؤسسي:[1]

- تسهيل التعديل الهيكلي (125 مليون أورو منها 30 مليون أورو في إطار ميدا).
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (57مليون أورو).
- دعم إعادة الهيكلة الصناعية والتحول إلى القطاع الخاص (38 مليون أورو).
- تحديث القطاع المالي (23 مليون أورو).
- تقديم الدعم لإصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية (17 مليون أورو).
- تقديم الدعم للصحفيين ووسائل الإعلام الجزائري (5 ملايين أورو).
- تقديم الدعم لتحديث الشرطة (08 مليون أورو).
- إصلاح التدريب المهني (60 مليون أورو).

إذا قمنا بقياس برامج ميدا لبلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) اليك الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الالتزامات الموجهة عن طريق برامج ميدا 1 وميدا 2 للبلدان المغاربية:

	ميدا1		ميدا2	
	الالتزامات	المدفوع	الالتزامات	المدفوع
الجزائر	164	181.2	181,2	32.6
المغرب	656	524.5	524.5	279.3
تونس	428	305.9	305.9	243.2
المجموع	1248	325.8	1011.6	555.1

Source :**BERRACHED M.S** (**2008**) : « **La PME–PMI et mutations systématiques** (**Défis**, **enjeux et perspectives d'avenir**) », **Op .cit**,**P124**.

[1] BERRACHED M.S (2008) :" **La PME-PMI et mutations systématiques (Défis, enjeux et perspectives d'avenir**», Op cit, P123.

2. **النوعية:**

" انه يخص تأثير إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لـ 40 شركة الأولى التي تم اختيارها واستخدامها للقيام مع تغيير المعيار المعروف أن هناك إيجابية أداء الأعمال[1]."

- معدل دوران رأس المال بنسبة 50 %.
- نمو القوة العاملة بـ 29 %، يعتبر مساهما رئيسيا في خلق فرص عمل جديدة.
- رقم الأعمال لكل موظف يرتفع إلى 34 %.
- زيادة إنتاجية العمل في البلدان مثل الجزائر حيث كانت ضعيفة جدا.
- وكنتيجة لذلك و "تتويج للعملية " نمو نتيجة الاستغلال الاجمالية بأكثر من 100 %.
- نتائج أخرى أكثر نوعية تتعلق باعتماد أفضل للممارسات الإدارية ما يقارب نصف المؤسسات بدأت في استخدام المحاسبة كأداة للإدارة، أكثر من 40 %منها بدأت في عملية دراسة للسوق، 25 % منها بدأت في عملية إطلاق أسهم و 40% بدأت بتطبيق جميع الإجراءات الإدارية الرسمية.

واتخذت تدابير أخرى لمساعدة المؤسسات في الجزائر من خلال أدوات أخرى من الدعم والتوجيه، وتشمل هذه الإجراءات الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات، والمتخصصين في الخدمات والرابطات المهنية وظهور الاستثمارات والخبرات في مجال إدارة الأعمال.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إيجاد مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت سواء من طرف السلطات العمومية بمفردها أو عن طريق منظمات أو هيآت دولية أو عن طريق التعاون فيما بينها.

1. أوجه التشابه:

إن وجه الشبه الذي يميز مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في الهدف من وضع هذه البرامج، والمتمثل في ترقية المنتوج الوطني ليصبح تنافسيا، ويندمج في السوق وأن تنمو هاته الصناعات، وكذا من أجل تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية في سياق تحرير التبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق.

[1] BERRACHED M.S (2008) :" **La PME-PMI et mutations systématiques (Défis, enjeux et perspectives d'avenir**», Op cit, P125.

2. أوجه الاختلاف:

1.2: الجهة الممولة للبرنامج:

إن كل من برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات وبرامج ميدا وكذا بالنسبة برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تمويلها من طرف السلطات العمومية بالشراكة مع هيآت دولية، فالبرنامج الأول فقد تم تمويله من طرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع السلطات العمومية، أما برامج ميدا فقد تم تمويلها من طرف الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما برنامج GTZ فقد تم تمويله من طرف دولة ألمانيا بالتعاون مع السلطات العمومية وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، بخلاف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تمويله من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2: الفئة المستفادة من البرامج:

بالنسبة للفئة المستفادة من هذه البرامج فإن كل برنامج كان مسطر لفئة معينة، فبرامج ميدا كان يهدف ألى تحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 20 عاملا فأكثر، أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكان موجه للمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، واما برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصة التي تستخدم من 50 إلى 250 عاملا، وأخيرا برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات كان موجه للمؤسسات الصناعية التي يشتغل بها أكثر من 20 عاملا .

3.2: أهداف البرنامج:

برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات يهدف إلة تحديث أنظمة الانتاج لـ 750 مؤسسة بميزانية تقدر بـ 11,4 مليون دولار، أما برامج ميدا هدفه إلى تأهيل 500 مؤسسة بميزانية تقدر بـ 62,9 مليون دولار، أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهدفه هو تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفه هو تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بميزانية قدرت بـ 03 ملايين دوتش مارك ألماني.

4.2: النتيجة المتوصل إليها:

إن النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق برامج تأهيل المؤسسات كانت متباينة، فبرنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات قد تم تأهيل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 05 مؤسسات عامة، أما برامج ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل 405 مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أما فيما يخص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة ، وأخيرا برنامج GTZ لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم حصول 07 مؤسسات على شهادة إيزو 14001.

الخـاتمـة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة مرحلة انتقال لهذه المؤسسات من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، رغم تنوع البرامج المطبقة في الجزائر فان الاستفادة منها كانت محدودة حيث اغلب نسب تطبيق هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع حجم ال برامج بالإضافة إلى كون هذه البرامج أصلا من ناحية الحجم غير كافية لمستوى المرغوب الوصول إليه من خلال المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة وعليه لابد من إعادة النظر في حجم برامج المطبقة مستقبلا مع تفعيل اليات تطبيقها والقيام بالتغذية العكسية لها بشكل مستمر حتى نتأكد من التطبيق السليم لها والمواصلة والاستمرار في المسار نحو تحقيق الأهداف المنشودة من خلال البرامج المطبقة.

مقدمة

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم، خاصة الدول النامية وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة وتحسين مستوى الصادرات.....

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية المعاصرة، اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ،وقد شرعت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي في تغييرات اقتصادية هامة وذلك بتبنيها ل برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وعمدت بذلك إلى تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية.

ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا أحد أهم القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما بالغا ومتزايد لتطويره، إدراكا منها بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وكذا بناء قاعدة اقتصادية لا تعتمد بالدرجة على البترول الخام. وقد أتى هذا الفصل للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر من خلال تعرضنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
المبحث الثاني :آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

المبحث الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن توجه الاقتصاد الجزائري لمسار الانفتاح وتبني ميكانيزمات اقتصاد السوق أحدث نقلة نوعية شهدت ضمنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا رغم العراقيل التي واجهتها للاندماج الفعلي والتا في النسيج الاقتصادي، حيث أصبحت تعد هذه المؤسسات النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري وبهذا بفضل وضع بعض الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لهذا القطاع حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة.

المطلب الأول :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفسحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

لقد شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسو توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع اعتًافا بأهميته، مبرزا دور السلطات العمومية والمحلية لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم من طرف حاملي الأفكار الاستثمارية والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات الأجنبية غاية في بعث وإرساء ثقافة وروح المبادر في المجتمع.

1. نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، وابتداء من العام 1958، وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بـ "**مخطط قسنطينة**"، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات والوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد لاقتصاديات البلد المستعمر، منها:[1]

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض اليد العاملة،
- توفير بعض السلع والمنتجات محليا بأقل تكلفة،
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي،

[1] يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008،ص 77.

حيث كانت حوال 98 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي.[1]

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا أساسه في صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية .وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي .أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وذلك في إطار عمليات التأميم وكذلك برامج التنمية .هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية [2].حيث كاف يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة، وقد سلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالقانون الأول الخاص بالاستثمار سنة 1963 ، وقانون التسيير الاشتراكي الذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات.[3]

وبصفة عامة، لم تكن هناك أي سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع طيلة الفترة من 1963 إلى 1980 ، فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهضة.

أما مع بداية الثمانينيات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني قصد التخفيف من حدة الأزمات والتقليل من التبعية، فقد تم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها :القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، القانون رقم 01/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية.[4] حيث تم تخصيص مبلغ قدره تسعة مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 للاستثمارات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5] موزعة بين مخططين خماسيين الأول (1980-1984) بـ(03)مليار دج أما المخطط الخماسي الثاني من(1985-1989)بـ(06)مليار دج.

---

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013،ص 7.

[2] يوسف حميدي، نفس المرجع السابق، ص77.

[3] الطيب داودي،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات- حالة الجزائر"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11 لسنة 2011، ص 71.

[4] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[5] يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص85.

أما مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات أهم ما ميز هذه الفترة هو قانون النقد والقرض رقم 90-10، بعدما نجم عن النظام المالي خلال السنوات السابقة العديد من الاختلالات المالية، كارتفاع معدلات التضخم، البيروقراطية ونمو السوق الموازية. حيث ممكن القول بأنه المرحلة الفاصلة التي فرقت بين مرحلتين مر بها الاقتصاد الجزائري، إذا كان نقطة الانطلاق نحو اقتصاد يعتمد على أدوات الاقتصاد الحر. كما قامت الجزائر في سنة 1992 بإصلاحات ضريبية معمقة، وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار)، وقد صدر هذا القانون لتدعيم إدارة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.[1] لكن في الواقع، اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجمود المحيط العام، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات، والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، كل هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهذا التوجه باشرت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والقيام ببرامج التعديل الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي. برنامج التعديل الهيكلي الأول(1994-1995)، (برنامج التعديل الهيكلي الثاني 1995-1998). كما باشرت الجزائر بالقيام وتبني الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومساعي الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

عموما وأمام كل هذه التطورات للاقتصاد الجزائري والصعوبات التي مر بها خلال هذه الفترة، إلا أنه شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا من حيث التعداد، حيث بلغ عددها سنة1994 حوالي 26212 مؤسسة ليصل إلى 159507 مؤسسة سنة 1999.

2. تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2016

عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصاديين، حيث تكمن هذه البرامج خاصة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، والبرنامج الخماسي (2010-2014) لتوطيد النمو الاقتصادي، لقد عملت هذه الأخيرة على تحسين المناخ الاستثماري وعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي، وكذا توقيعات" ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12ديسمبر2001.

والجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2001-2016 كمايلي:

[1] الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص74.

الجدول رقم (08): تطور وتوزيع المؤسسات ص و م حسب الطابع القانوني 2001-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191
2011	511856	99,88	572	0,12	512428
2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم،"نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، 2001-2017، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ: 717427 مؤسسة أي بمعدل تطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي مر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 بـ 179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ: 786989 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 607079 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 ليبلغ عددها 390 مؤسسة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الاصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الشكل رقم(06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2016

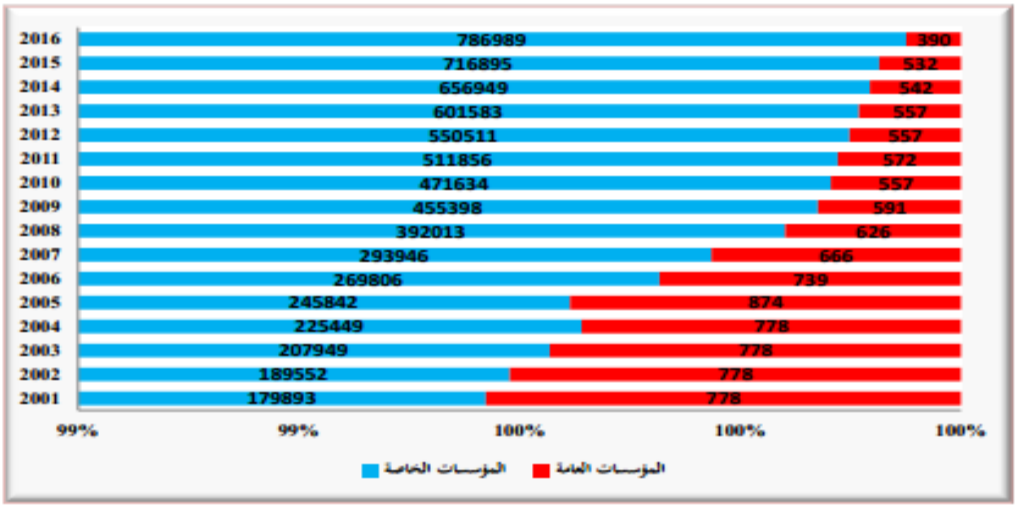

المصدر: من إعداد الطالب

أما الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2016 التي بلغ عددها 787379مؤسسة بالإضافة إلى مجموع النشاطات الحرفية البالغ عددها في نفس السنة بـ: 235242 نشاط حرفي، أي المجموع الكلي يعادل 1022621 مؤسسة ونشاط حرفي، كما يلي:

الجدول رقم(09) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2016

حجم المؤسسة حسب العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
أقل من 10 عمال	993170	**97.12**
من 10 إلى 49 عامل	26281	**2.57**
من 50 إلى 249 عامل	3170	**0.31**
المجموع	**1022621**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عدد 2017/30، الجزائر، ص 09.

من الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97.12 %، من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بلغ عددها سنة 2016 ب: 26281 :مؤسسة أي ب: :2.57% من أجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 3170ب: 0.31 % من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة إنشاء وخلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، و من جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية أكبر من المؤسسات المصغرة. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم (07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2016

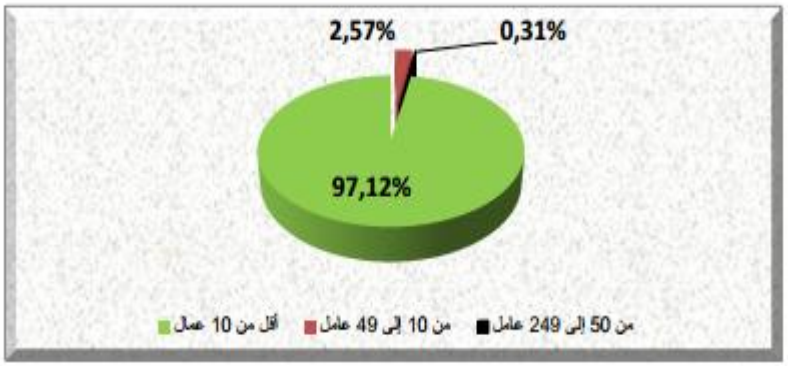

المصدر: من إعداد الطالب

3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات لسنة 2016

1) المؤسسات الخاصة:

كما ذكرنا سابقا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بما فيها النشاطات الحرفية بلغ 1022621 سنة 2016 ، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات والبقية للقطاع العام، إلا أف القطاع الخاص يتكون من مجموعتين أساسيتين: أشخاص معنوية التي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الخاصة، ب: 575906 مؤسسة خاصة معنوية، ومؤسسات خاصة تابعة لأشخاص طبيعية هم أصحاب الحرف أو المهن الحرة وأصحاب نشاطات الصناعة التقليدية.

من هذه الإحصائيات نتطرق إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات الخاصة بالأشخاص المعنوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(09): توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	302564	52,53
البناء والأشغال	174848	30.36
الصناعة	89597	15.55
الفلاحة والصيد البحري	6130	1.06
خدمات متعلقة بالصناعة	2767	0.48
المجموع	**575906**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم،"نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 30، 2017، ص10.

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى أكبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع ب: 302564 مؤسسة، أي بنسبة52.53 % . ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.36 %، ب: 174848 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة15.55 % ثم الفلاحة والصيد البحري 01.06 % وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0.48 %.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية. كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة ومازال هذا القطاع يستقطب مقاولين جدد شاهدا لعمليات خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة مستمرة.

الشكل رقم(08): توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016

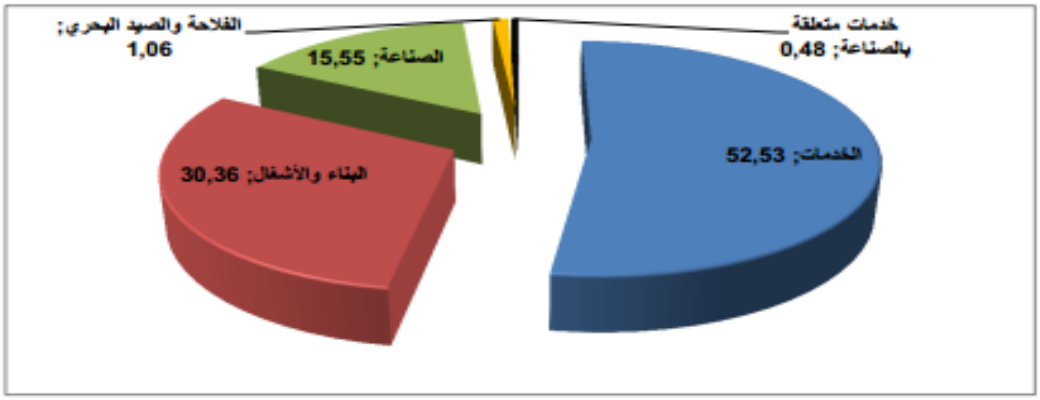

المصدر: من إعداد الطالب

2) المؤسسات العامة:

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 390 مؤسسة سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 0.04 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	81	20.76
البناء والأشغال	28	7.17
الصناعة	97	24.87
الفلاحة والصيد البحري	181	46.41
خدمات متعلقة بالصناعة	3	0.76
المجموع	**390**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 30، 2017، ص 10.

أول أمر يلفت الانتباه من خلال الجدول والشكل أعلاه بمجرد النظر إليهم يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب فرع النشاط مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 46.41 % نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 24.87 % نظرا للجهود المبذولة من طرف القطاع العمومي وتكييف السياسات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الخدمات بـ: 20.76 % بعد ما كان يحتل الصدارة في القطاع الخاص، ثم قطاع البناء والأشغال بـ: 7.17 %، بعد ما كان يحتل المرتبة الثانية في القطاع الخاص هذا ما يدل على ترك الدولة للمبادرين الخواص في هذا المجال، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0.76%.

الشكل رقم(09): توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

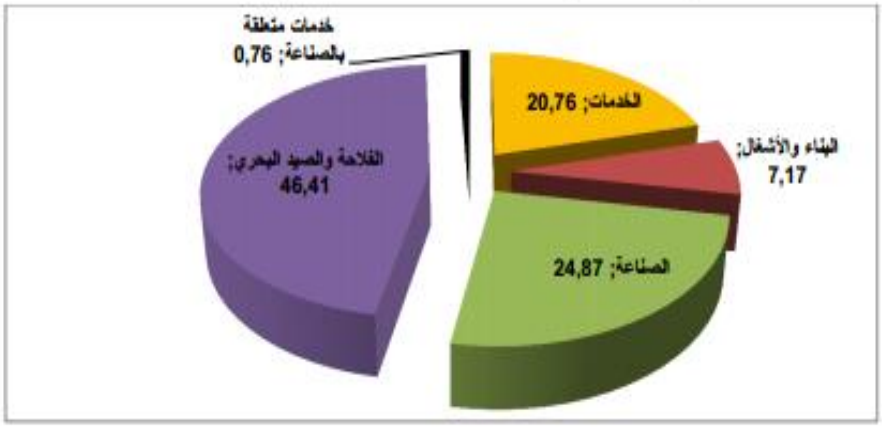

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن الاهتمام المتزايد والمتنامي على المستويين النظري والتطبيقي، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يأتي من خلال ما تقدمه المؤسسات من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولا، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية إلى الأمام حيث في أغلب الدول كما في الجزائر أصبحت هذه المؤسسات محركا حقيقيا قوي لتنمية البلد وقدراته وتجنب مشاكل اجتماعية حلت بفضل هذه المؤسسات، وهذا ما عبر عليه " ***REAL JACOB*** **"** بقوله" المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حاليا أهم محرك للنمو والتجديد في الاقتصاد[1]"، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة في الجزائر يحتل موقعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويتزايد دور المؤسسات يوما بعد يوم ولقد تم تأكيد هذا الدور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها أداة لاستيعاب العمالة وتحقيق الإنتاج وخلق القيمة المضافة ومساهمتها في الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل

كما رأينا في المطلب الأول، فقد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

[1] Real Jacob, "***La PME « apprenant » information, connaissance, interaction intelligence***", Institut de recherche sur les PME, Quebec, 2000, p20.

الجدول رقم(11): تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع	العمالة الاجمالية	مساهمة م ص وم في العمالة%
	الأجراء	أرباب العمل				
2010	958 515	618 515	48 656	**1 625 686**	9 735 000	**16.69**
2011	1 017 374	658 737	48 086	**1 724 197**	9 599 000	**17.96**
2012	1 089 467	711 275	47 375	**1 848 117**	10 170 000	**18.17**
2013	1 176 377	777 259	48 256	**2 001 892**	10 788 000	**18.55**
2014	1 259 154	851 511	46 567	**2 157 232**	10 239 000	**21.57**
2015	1 393 256	934 037	43 727	**2 371 020**	10 594 000	**22.38**
2016	1 489 443	1 022 231	29 024	**2 540 698**	10 845 000	**23.42**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم،" النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

ONS ; activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2016 ; N° 763 ;p11 www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، ، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق 2540698 منصب شغل سنة 2016 ، بعد ما كاف عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر ب1625686 عامل، أي بنسبة تطور تعادل % 56.28 ، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة وأن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة، ولا رأس مال كبير وهذا ما يفسر تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة الأنشطة للمؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.

-زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد.

- خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها، لصالح العمال وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرحين وتشغيل عدد آخر من الإجراء.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الاجمالية خلال الفترة المدروسة تتراوح ما بين 16.69 % سنة 2010 و ب:23.42% سنة 2016 ، هذه النسب تعتبر جيدة إذا ما قارناها بوضعية واتجاهات الاقتصاد الجزائري، أما إذا قارناها بنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض الدول المتقدمة التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل % 70 ، فتعتبر جد ضعيفة.

2. المساهمة في القيمة المضافة

الجدول التالي يوضح تطور القيمة المضافة في كلا القطاعين للفترة ما بين 2010-2015:

الجدول رقم(12) : تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	4 681.68	85	5 137.46	85	5 813.02	88	6 741.19	88	7 338.65	86	7 924.51	86
القطاع العام	827.53	15	923.34	15	793.38	12	893.24	12	1 187.93	14	1 313.36	14
المجموع	5 509	100	6 061	100	6 606	100	7 634	100	8 527	100	9 237.87	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، **العدد 30، 2017، ص42**

الملاحظ من الجدول أن تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242.83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69.26 % ، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة القطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطور بـ:485.03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 58.70%.

من جهة أخرى ظل القطاع الخاص في هذه الفترة يحتل المركز الأول من حيث المساهمة في القيمة المضافة خلال كل الفترة المدروسة، هذا راجع إلى تزايد وتطور تعداد المؤسسات الخاصة. وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع 2010-2015

المصدر: من إعداد الطالب

3. المساهمة في الصادرات خارج المحروقات

كما ذكرنا سابقا حول الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي خارج المحروقات، إلا أن هذا الدور لا ينحصر فقط في هذه المجالات، بل لهذه المؤسسات إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية عامة والتصدير خاصة.

حيث تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق الخارجية من خلال اقتحام مجال التصدير، غير أن هذه الخطوة ما تزال محتشمة، بسبب عجز غالبية المؤسسات القيام بوظيفة التصدير، وبسبب عد تحكمها في الاستمرارية والانتظام، لأن التصدير يعد نشاطا جد حساس يتطلب توفير شرطين أساسيين وهما الاستمرارية والانتظام.

لمعرفة أهم أنواع الصادرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(13) : أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015-2016

الوحدة: مليون دولار

المنتوج	2015		2016		معدل التطور %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الزيوت والمواد المشتقة من النفط	524.88	26.66	388.18	21.80	26.04 -
الأمونياك (محلول النشادر)	477.02	24.23	323.92	18.19	32.10 -
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	26,82	6.73
قصب السكر أو الشمندر	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
الهيدروجين الحلقي	52.05	2.64	36.32	2.04	30.22 -
فوسفات الكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	18.16 -
الكحول غير الحلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	9.90 -
الهيدروجين والغاز النادر	27.28	1.39	24.39	1.37	10.59 -
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	8.13
الأسلاك والكابلات العازلة	1.79	0.09	19.19	1.08	972.07
المجموع الجزئي	**1 811.58**	**92.01**	**1 643.22**	**92.26**	**9.29 -**
المجموع الكلي	**1 969**	**100**	**1 781**	**100**	**9.55 -**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"2017، ص53.

من بيانات الجدول يتبن لنا أن هناك عدة أنواع تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصديرها خارج قطاع المحروقات، إلا أن الصادرات الكلية انخفضت سنة 2016 حيث بلغت هذه القيمة 1781 مليون دولار بعدما كانت تقدر ب: 1969 :مليون دولار سنة 2015 ، أما بالنسبة لأهم أنواع المنتجات المصدرة مثل(الزيوت، الأمونياك، الأسمدة المعدنية، قصب السكر، فوسفات الكالسيوم، الهيدروجين الحلقي)، فهي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خارج المحروقات .حيث تعتبر هذه الأنواع من المنتجات ليس لها ميزة تنافسية عالية.

عموما ما يمكن استنتاجه هو أن أهم وغالبية المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منتجات غتَ تنافسية.

4. علاقة تطور الصادرات الغير النفطية بمعدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال ما رأينا سابقا، بالتحديد في ما يخص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في القطاع العام أو الخاص، كان له الأثر الكبير في تغيير بعض المؤشرات وأبعاد التنمية الاقتصادية، من بينها زيادة الناتج الداخلي الخام

والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وكذلك زيادة مناصب الشغل وحجم الاستثمارات. ومن هذا يمكن أن نطرح التساؤل أو الإشكالية: هل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أثر على زيادة معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن أن نوضح ذلك انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور الصادرات خارج المحروقات وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2016

السنوات	الصادرات الاجمالية خارج المحروقات		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	القيمة (مليون دولار)	معدل التطور %	العدد	معدل التطور %
2000	612	---	179 893	---
2001	648	5,88	180 671	0,43
2002	734	13,27	190 330	5,34
2003	673	8,31-	208 727	9,66
2004	781	16,04	226 227	8,38
2005	907	16,13	246 716	9,05
2006	1184	30,54	270 545	9,65
2007	1272	7,43	294 612	8,89
2008	1937	52,27	392 639	33,27
2009	1066	44,96 -	455989	16,13
2010	1526	43,15	472191	3,55
2011	2062	35,12	512428	8,52
2012	2062	00	551068	16,70
2013	2165	4,99	602140	9,26
2014	2582	19,26	657491	9,19
2015	1969	23,74 -	717427	9,11
2016	1781	9,54 -	787379	9,75

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، 2001، 2017

ONS ; Les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 201 5- ; **N° 739 ;** p 8 - 10 www.ons.dz

من خلال البيانات المسجلة في الجدول، أنه حقيقة هناك ارتفاع في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة المدروسة، حيث كانت قيمة هذه الصادرات سنة 2000 تقدر بـ: 612 :مليون دولار، أما في سنة 2016قدرت بـ: 1781 :مليون دولار، أما الشيء الملفت للانتباه أن معدلات هذا المتغير الاقتصادي الهام كان يتميز بالارتفاع والانخفاض، وفي بعض الفئات يكون سالبا مثلا من سنة 2014 إلى 2015 ، أما بالنسبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان هناك ارتفاع دون انخفاض ابتداء من سنة 2001 حتى2016 أي كل معدلات التطور كانت موجبة. هذا ما يبين لنا أن زيادة معدلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات موجبة ليس بالضرورة يصاحبه زيادة موجبة في معدلات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، لأن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

راجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية أكثرها داخلية أي داخل الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للصادرات تتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من الداخلية. من هذه المعطيات يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- ❖تطور معدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس له الأثر الكبير على معدل نمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تؤثر عليها عوامل خارجية تتعلق بالأسواق الخارجية والأزمات العالمية؛
- ❖تتطلب ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق المؤسسات الصغرة والمتوسطة تهيئة البيئة الداخلية للمؤسسة وتطور المحيط الخارجي لها، وهذا بتضافر الجهود نظرا لحساسية التصدير، ويعتبر هذا تحد ينبغي رفعه، فإنجاح هذا القطاع وتطويره من ناحية ترقية الصادرات يجب خلق ظروف مواتية لتنمية اقتصادية قوية ودائمة.

أما الشكل التالي يوضح لنا أكثر الفرق بين تطورات معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية خلال 2000-2016:

الشكل رقم(11): المقارنة بين معدل نمو الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2016

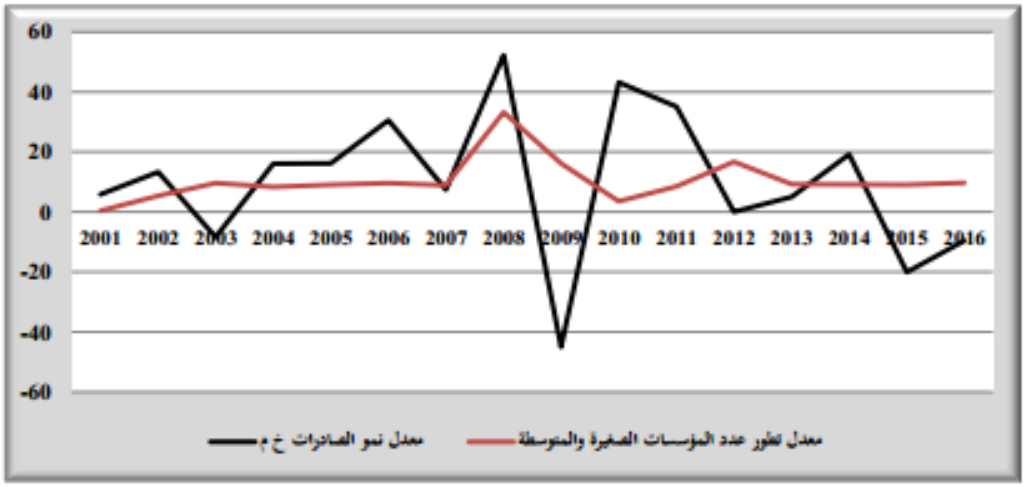

المصدر: من إعداد الطالب

إن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحمل من الأهمية ما يعادل أهمية أي نشاط اقتصادي، كون أن هذا النسيج يشكل جزء فعال داخل الاقتصاد الوطني. وبالرغم من هذا الوعي المتزايد بأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، من خلال ما يساهم به من القيمة المضافة واستيعاب العمالة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، والمساهمة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

المبحث الثاني :آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي في غاية الأهمية، ويشكلان عاملا أساسيا مساعد في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، ولهذا عملت الجزائر على توفير آليات وهياكل تدعم هذا النوع من المؤسسات .وهي عديدة ولهذا سوف نتطرق لأهمها.

المطلب الأول :آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك العديد من آليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الجزائر، بداية من الوزارة المعنية والتي يقع تحت إدارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل.

1-المشاتل وحاضنات الأعمال:

هدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، وتأخذ ثلاثة أشكال:

1-1 المحضنة :وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات.

1-2 ورشة الربط :هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

1-3 نزل المؤسسات :يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

2- مراكز التسهيل:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

و تسعى هذه المراكز لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المؤسسات.
- تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني.

3- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 25 فبراير2003، الجريدة الرسمية، العدد13- 2003 ص 14.
[2] نفسه، ص ص 19-21

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:[1]

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب، اللجان الدائمة.

المطلب الثاني: الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار

وهي هياكل دورها توسيع دائرة الاستثمار في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، وتضم:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فإنها أيضا توكل بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:[2]

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

[1] نفس المرجع السابق ص 22.

[2] L'Agence nationale du développement des investissements, sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/apropos,Visite le12/09/2015

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير.
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية .تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها.
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:

- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI : لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج مشاريع الاستثمارات.
- ✓ البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج القيام بالأعمال".

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين و الأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث:

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.
- تطلع المستثمرين من خلال موقعها خاصة على الانترنيت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر و في الخارج.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع في آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.
- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:[1]

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كلفت الوكالة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، ويمكننا تلخيص مهام الوكالة في النقاط التالية:

- تنفيذ استراتيجية القط اع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيره.
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء، والتوقف، وتغيير النشاط.
- إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما إستراتيجية عمل الوكالة فتتمحور حول النقاط التالية:

- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومة، وتطوير أدوات التسهيل، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير للمعلومات، ترقية استخدام الانترنت وتكنولوجيا والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة المتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم المالي.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية، والهيئات التمثيلية.

[1] l'Agence Nationale de Développement de la PME, sur le site : http://www.andpme.org.dz/index.php/ar/cest-quoi-la-mise-a-niveau-3, visite le 15/09/2015.

المطلب الثالث: آليات الدعم المالي

لقد وضعت الجزائر عدة آليات لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على للحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروع، والتي نذكر منها:

1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس2004 .

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 10 مليون دج.

2- صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI :

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي بتاريخ 2004/04/19، بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تمويل استثماراتها الإنتاجية، خلال مراحل نشأتها، توسعها أو تجديد تجهيزاتها . تتكون مخصصاته من مساهمات الخزينة العمومية والبنوك العمومية، ويقدر رأس ماله ب 30 مليار دج، 60 % منها مقدمة من طرف الخزينة والباقي مقسم بين البنوك والمؤسسات المالية .وبذلك فإن الصندوق لا يربط بعلاقة مباشرة مع المستثمرين بل تكون علاقته مع البنوك .وقد تم الانطلاق الفعلي لهذا الصندوق في سنة 2005، ويبلغ الحد الأقصى للقرض البنكي المقابل للضمان من طرفه 50 مليون دج. [1]

3- بورصة الجزائر:

أنشأت بورصة الجزائر وفقا للمرسوم التشريعي رقم 10 /93 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1413 هـ الموافق لـ 1993/05/23، والمتعلق بالسوق المالي الجزائري، أسست بورصة القيم المتداولة على أساس إطار تنظيم وسير

[1]. Boutaba Miloude, Nouveaux instruments de financement de la pme/pmi, séminaire international sur la promotion du financement de la pme, Alger, 27-28 septembre2005, p5.

العمليات المتعلقة بالقيم المتداولة الصادرة من الدولة، أو من أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام أو شركات الأسهم، ويوجد حاليا أربع شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال :الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي :الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات، الناشطة في قطاع التأمينات،
- أن– سي–روبية :الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فلا توجد أي منها حاليا مسعرة بالبورصة.

المطلب الرابع: هياكل دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد وضعت الجزائر العديد من هياكل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر أهمها والتي تتمثل في:

1– وكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF:

أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 2007/04/23 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي، كما أسندت المهام التالية لها[1]:

1- **الوساطة العقارية** :ويتم من خلالها التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، تسويق وترقية الحافظة العقارية، وإنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

2- **إنشاء بنك للمعلومات** :عن طريق الوضع والتحديث المستمر للبنك، للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوى الوطني.

3- **الضبط العقاري** :ويتم من خلاله إنشاء مرصد عقاري اقتصادي وذلك عن طريق جدولة أسعر العقار الاقتصادي ويتم تحديثها كل 6 أشهر، كما يتم إعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية كل 6 أشهر أيضا.

4- **الترقية العقارية** :تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز، بعد تثمينها، وتجزئتها، وتهيئتها، لصالح أصحاب المشاريع ذات الطابع الصناعي البحت.

2– المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI:

تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ، كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي و تجاري ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فبراير 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية.

الجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهذا يعني بعدا دوليا في نشاط المعهد، الذي يمارس في إطار قانوني محدد من التشريع الوطني والالتزامات الدولية[1].

[1] Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, sur le site :
http://www.aniref.dz/index.php/ar/99-2015-07-06-13-20-26/2015-07-21-10-30-21/164-2015-08-03-09-19-13
Visite le :15/09/2015.

تشمل آفاق العمل أيضا تحديث المعهد من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و تطوير الإعلام لصالح المتعاملين .في الواقع، تبقى المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية ليس متحكما فيها بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني .فضلا عن النظام الوطني للبحث العلمي و التقني الذي ينبغي أن يكون أكثر اتصالا بالمعلومات الموجودة في مكتبة براءات اختراع التي تحصّل عليها المعهد.في الواقع، تمثل هذه المكتبة أرضية خصبة للوصول للمعلومة على حسب التقنية ،. عن طريق تعزيز تدخلها في هذه المحاور الإستراتيجية الستة، سيستمر المعهد عمله كعامل لتنمية الاقتصاد والشركات الجزائرية,وهذا بتسهيل اللجوء للملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.

3- المعهد الجزائري للتقييس IANOR:

تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس،كهيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-69 21 فبراير 1998 بصيغته المعدلة والمكملة بموجب المرسوم رقم المرسوم التنفيذي 11-20 من 25 يناير 2011، يعمل المعهد تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[2] . وهو مكلف بـ:

- تحضير ،إشهار و نشر المعايير الجزائرية.
- المركزية والتنسيق لجميع أعمال التقييس التي باشرا الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض.
- اعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية، ومراقبة استخدامها في إطار التشريع المعمول به.
- ترقية الأعمال، والبحوث، والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الاختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها.
- صيانة الدستور والبقاء تحت تصرف الجمهور لأي توثيق أو معلومات تتعلق بالتقييس.
- التكوين و التحسيس في مجالات التقييس.
- تطبيق الاتفاقيات الدولية في ميادين التقييس، التي تكون الجزائر طرفا فيها.
- إدارة المركز الوطني للمعلومات حول العوائق التقنية للتجارة ،الذي يندرج تحت غطاء منظمة التجارة العالمية ؛

وبالإضافة إلى ان المعهد يشارك في أشغال المنظمات الد ولية والإقليمية للتقييس ويمثل الجزائر عند الاقتضاء.

أما مهام المركز فتتمثل في:

أعطت العولمة التي فرضت نفسها تدريجيا دفعة هامة للتقييس نظرا للتطور الأخير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، أصبحت عولمة الأسواق وإسراع عجلة التقدم التكنولوجي والتقييس و التصديق على المطابقة وسائل لتطوير التبادلات بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين.

[1]) L'Institut National Algérien de Propriété Industrielle, sur le site :: http://www.inapi.org , visite le 10/11/2015.

[2] L'Institut Algérien de Normalisation, sur le site : www.ianor.org, visite le10/11/2015.

وفي هذا السياق، دور المعهد هو إحياء عملية التقييس وتحقيق أماني الفاعلين الاقتصاديين وتوقع تحول احتياجاتهم .شكّل المعهد الجزائري للتقييس فريق متعدد التخصصات من ذوي الخبرة حول المهن الرئيسية الأربعة في خدمة الشركات والجماعات ل:

1-**تحضير نظام المراجع المطلوب من الفاعلين الاقتصاديين**:يعمل المعهد على مساعدة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لوضع نظام المراجع التقييسية التي يحتاجونها لتطويرهم في المجال الاستراتيجي والتجاري، بتسهيل وصولهم إلى عملية التقييس و المعلومات ، وبضمان خدمات المرافقة

2-**مساعدة الفاعلين على الوصول إلى نظام المراجع التقييسية** :يصمم المعهد ويطور مجموعة من المنتجات والخدمات الإعلامية موجهة من خلال دعائم مسندة بأحدث التقنيات.

3-**مساعدة الفاعلين على تطبيق نظام المراجع** : من خلال خدمات في التكوين والتدقيق والاستشارة والمرافقة، كذلك يساعد المعهد الشركات على الاندماج في استراتيجيا م كما هو الحال في حياتهم اليومية، و مقاربة نظام المراجع وخطوات التقدم.

4-**اقتراح عرض التصديق على المطابقة** :نظرا لكثرة العرض، يصبح التصديق على مطابقة المنتوج حجة تجارية وتسويقية اتجاه المستهلكين المطلعين من حين إلى أخر .يقترح المعهد التصديق على مطابقة المنتوج (نوع تاج)، بالاعتماد على نظام المراجع التقييسية الجزائرية.

تلزم هذه المهام المعهد في جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الصناعي الذي هو محرك للاقتصاد.

4-الديوان الوطني للقياسة القانونية ONML :

الديوان هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مع الاستقلالية المالية، تم إنشاؤه في عام 1986 بموجب المرسوم رقم 86-250 30 سبتمبر 1986.[1]

وتتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من اعتمادية قياس الأدوات التي تتطلب مؤهل قانوني ولها تأثير مباشر على:

تساوي المبادلات التجارية -الصحة – الأمن -البيئة -نوعية الإنتاج الصناعي.

وتتمثل أهدافه في الحفاظ على الضمان العمومي وحماية الاقتصاد الوطني على مستوى المبادلات الوطنية والدولية وحماية المستهلك.

5- المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية INPED:

تم إنشاء المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ، بواسطة القرار رقم 67- 172 المؤرخ في 1967/08/31 كهيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-163 المؤرخ في 1998/05/19. تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيه الاستثمار[2]، مهامه هي:

- ضمان التكوين في إدارة الأعمال لإطارات و مسيري المؤسسات العمومية والخاصة، ولاسيما في القطاع الصناعي.

[1] L'Office National de Métrologie Légale, sur le site : www.onml.dz, visite le 10/11/2015.

[2] L'Institut National de la Productivité et du Développement, sur le site : www.inped.edu.dz , visite le 10/11/2015.

– المساهمة بالوسائل المناسبة في الجهود التي بدأتها الدولة, فيما يخص تطوير الاقتصاد الوطني.

– تقديم خدمات الدعم والدراسات للوزارة الوصية، بما في ذلك أنشطتها لإعادة الهيكلة الصناعية وتحضير الاستراتيجيات ذات الصلة.

– مباشرة أي عمل للتكوين المتواصل في الإتقان وإعادة الرسكلة في مجالات التسيير و لغات الأعمال والتوثيق.

الخـــاتمـــــــــــــــة

حقيقة أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل جزء فعال داخل الاقتصاد الجزائري، من حيث أهميته ومساهمته في أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالتشغيل، الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة .وبهذا الوعي المتزايد بأهمية هذا القطاع الفتي في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري وربطه بالقطاعات الأخرى من خلال توفير مناخ عمل يساعده على تلبية احتياجاته، كما نستخلص أن تنمية هذا القطاع وتأهيله يعتبر شرط أساسي لأنه الأداة الفعالة في التنمية الاقتصادية عامة وتطوير تنافسية المنتج الوطني خاصة .لذا أدركت الجزائر بضرورة تحريك عجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها البيئة الاقتصادية الكلية، لأن هذا الهدف أضحى ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري فقط، بل أيضا يقتضيها الدخول والمشاركة في الاقتصاد العالمي لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة .إلا أن القطاع ما زال بعيد كل البعد عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي، نتيجة بيئة الاقتصاد الكلي الجزائري الغير التنافسي الذي يعتمد على المنطق الريعي في الأداء الاقتصادي .وهذا ما يتطلب الاصلاح الدائم والتحسين المستمر لأداء السياسة الاقتصادية، لأن التفوق التنافسي على المستوى الكلي بشكل عام والجزئي بشكل خاص رهانا ليس من السهولة تحقيق وليس من اليسير المحافظة عليه.

كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر لتنمية هذا القطاع إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب للحصول على مكانة سوقية مناسبة في الأسواق العالمية، نظرا لبعده عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي.

يتسم العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وظهور التكتلات الاقتصادية والتحالفات الإستراتيجية، و هذا في ظل تنامي ظاهرة العولمة و بروز ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، أين أصبح العالم قرية واحدة متلاشية الحدود، و مندمجة الأسواق، فسعت الدول إلى فتح أسواقها من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وقيامها بتوقيع اتفاقيات شراكة مع الدول الأجنبية وتكوين التكتلات الاقتصادية العالمية، لذا فان الشراكة الأجنبية تعتبر كأداة ووسيلة ناجعة لمواجهة المنافسة وتقليلها واستبدالها بعلاقات تعاونية تبادلية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية في بلادنا، ،نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة، لهذا عملت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي على تطوير ودعم هذه المؤسسات، من خلال قوانين تشريعية و برامج وهيئات دعم مختلفة كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من الهيئات الساهرة على ترقيتها، كما سعت كذلك إلى تبني عدة برامج تأهيلية وطنية و أجنبية في إطار الشراكة الأجنبية، قمنا بالتطرق إليها و محاولة تحليل نتائجها.

كان هدفنا من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالتركيز على إيجاد التعريف اللائق له على ضوء تجارب بعض الدول حتى يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا ومتميزا عن باقي المؤسسات حاولنا التطرق إلى واقع هذه المؤسسات بالجزائر من جميع الجوانب، ثانيا الوقوف على مفهوم الشراكة الأجنبية و اتجاهاتها في ظل تغير المحيط الدولي، ثالثا تأكيد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مفتاحا للقدرة التنافسية و التركيز على ضرورة تأهيلها للاستفادة من مزاياها، و أخيرا حاولنا تسليط الضوء على مجمل برامج التأهيل التي وجهت لهذا القطاع سواء المحلية أو الأجنبية.

أولا :نتائج البحث:

– باختلاف المعايير الدولية المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باختلاف المفاهيم من دولة لأخرى، حول إلا أنه هنالك إجماع على احتلالها حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبرى، بل تعتبر مدخلا تكميليا لعدد كبير من هذه المؤسسات، ولقد أولت معظم الدول أهمية كبيرة لها نظرا لما تمتاز به من خصائص ومميزات، ، لكن وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تحقيقها لأهدافها.

–كنتيجة للإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر للاهتمام بهذا القطاع ورد الاعتبار له، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها، فقد زاد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور و هذا ما تم توضيحه.

–باتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولو بجزء قليل في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، إلا أنها أصبحت تعاني من منافسة شديدة أمام انفتاح الأسواق العالمية، ورفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية، وبالتالي يجب على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها لدعم هاته المؤسسات من خلال إزالة العراقيل عنها و تفعيل مشاركتها في عملية التصدير بطريقة تنعكس إيجابيا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في خلق مناصب شغل، حيث تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، كما تسعى هذه المؤسسات لتوفير الوظائف الجديدة و ذلك بتوفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبيرة.

– توصلت هذه الدراسة إلى اعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة لتسريع وتيرة عملية التنمية الصناعية، والصيغة المثلى لتعظيم الإنتاج الصناعي، و هذا من خلال الانسجام المتبادل مع العالم الخارجي ،كما تؤكد مختلف الدراسات والأبحاث المهتمة بالتنمية على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي منبع المبادرة الاقتصادية.

– تعد الشراكة الأجنبية من أهم استراتيجيات الاستثمار و التي تساهم في تطوير و تأهيل المؤسسات في جميع أنشطتها، وهي تمثل منفذا هاما وجب على المؤسسات الجزائرية أن تسلكه للولوج للأسواق الدولية.

– تمكن الشراكة الأجنبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من السيطرة على الأسواق واقتسام المخاطر المرتبطة بالنشاط وتوسيع مجال النشاط وتوسيع نطاق العمل كما تساهم في جلب التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.

– من خلال سعي الدولة الجزائرية لتأهيل مؤسساتها بادرت بإطلاق ثلاث برامج تأهيلية يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات حيث كان البرنامج الأول خاص بتأهيل المؤسسات الصناعية، وكان تحت إشراف وزارة الصناعة، هذا البرنامج موجه لدعم و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة وجعلها في مستوى المؤسسات الصناعية الأجنبية، أما البرنامج الثاني فهو يخص التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في إطار برنامج MEDE) تحت إشراف وزارة الصناعة و المناجم و بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بينما كان البرنامج الأخير تحت عنوان البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أشرفت عليه وزارة الصناعة والمناجم و الذي لازالت تجنى ثماره إلى يومنا هذا.

–إن المحيط الدولي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يتسم بالمنافسة الشرسة لحيازة أسواق جديدة وأن سريان مفعول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لحدودنا الاقتصادية مما يفرض على المؤسسات الجزائرية تحسين قدراتها التنافسية وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين المحيط الاقتصادي كليا وبتأهيلها من خلال تأهيل أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية.

– تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الجزائرية من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها، ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانطلاقا من برنامج التأهيل الصناعي، و مرورا ببرنامج التأهيل الأوروبي إلى غاية الوصول إلى البرنامج الوطني للتأهيل، كلها برامج الغرض منها إدخال تحسينات نوعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق، التكنولوجيا، التسيير و الموارد البشرية، بهدف تهيئتها للمنافسة و الاحتكاك بالمؤسسات

و المنتجات الأجنبية، و مع التطور الكبير الذي يشهده مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال ورغم ذلك إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية،

– إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة تعد قليلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها، إلا أنها إلا أنها أكسبت السلطات المهتمة خبرة كبيرة في المجال وهذا ما ينعكس بالإيجاب على نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا :اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: من خلال الفصل الأول من الدراسة توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية مر بثلاث مراحل منذ الاستقلال إل يومنا هذا، فقد كان الاقتصاد الوطني يتبنى النظام الاشتراكي، ولم تكن هناك معالم واضحة لهذا القطاع بالرغم من وجود وحدات إنتاجية آنذاك، ثم توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينيات، والذي تعزز بجملة من الإصلاحات الاقتصادية وكذا القانونية التي تخدم القطاع، ليأتي بعدها القانون التوجيهي سنة 2001 الذي وضع تعريف محدد ومضبوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد سعت الجزائر جاهدة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك بتبنيها لعدة استراتيجيات بداية باستراتيجية الصناعات المصنعة التي أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة، ومع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تبنت الجزائر استراتيجية جديدة تسعى إلى إنعاش الصناعة الجزائرية وذلك من خلال إنشاء العديد من هياكل الدعم، وتبني العديد من الآليات والبرامج للنهوض هذا القطاع، لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين تطور القطاع وكذا مكانة مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء والدليل على ذلك المعدل المرتفع لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وحتى المؤسسات التي استطاعت البقاء تبقى هذه الصعوبات تحد من قدرتها على المنافسة محليا وكذا دوليا، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه البلاد.

الفرضية الثانية: لقد توصلنا من خلال الفصل الثالث إلى أن الجزائر سعت جاهدة إلى تدعيم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وتأهيله، وذلك من خلال تكثيفها لبرامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات ص و م، وذلك لمساعدتها على تخطي الصعوبات التي تعترضها وبالتالي تطويرها وتنميتها، لتكون قادرة على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية وبالتالي قدرتها على المنافسة ، وذلك كونها البديل الاستراتيجي للاقتصاد الجزائري القائم على الصناعة الاستخراجية فقط (البترول والغاز)، وقد تبنت الجزائر العديد من البرامج أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED PME1 الذي جاء في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى 23بالمئة من الهدف المسطر، بسبب التأخر في الانطلاق حيث كانت الاستفادة من البرنامج خلال ثلاث سنوات الأولى منعدمة، وأحسن نسبة سجلت له في آخر البرنامج. ليلأتي

البرنامج الثاني في إطار التعاون الأوروبي أيضا تحت مسمى ED/PME2 برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بعد التجارب السابقة حملت الجزائر على عاتقها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، خاصة بعد الانفتاح الكلي للاقتصاد الوطني ، ولهذا فقد أعدت في البداية برنامج التأهيل الصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، وقد كانت انطلاقته الفعلية سنة 2000 ، وفي سنة 2007 أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تعويضه ابتداء من سنة 2010 ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014، إلا أن حصيلة مختلف البرامج تبقى جد ضئيلة على امتداد 12 سنة.

الفرضية الثالثة:

لقد توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى أن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منهما انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م خصوصا، إذ أن هذا سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و الجزائر هي الآن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة، إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية سواء العالمية منها أو العربية، كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي.

ثالثا :أهم التوصيات

و على ضوء ما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات تكمن فيما يلي:

- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها.

- على السلطات الجزائرية أن تعي حقا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النهوض بالاقتصاد الجزائري، وهذا لكي تتخذ إجراءات تمكنها من تحسين موقع هذه المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، ومجاراتها للنسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولي، وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري، والعنصر البشري، والجهاز المصرفي، و تدعيم البنية التحتي، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وهذا سيسمح لا محالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في الدول النامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.

– زيادة و تقوية برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وإعطاء التسهيلات للاستفادة من هذه البرامج.

– محاولة الاستفادة من نتائج و صعوبات التي تلقتها البرامج التأهيلية السابقة من أجلها تجاوزها.

– توعية مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

– على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تعي حتمية مسار التأهيل و الحصول على المقاييس الدولية و اللجوء إلى الخبرة و الاستشارة، و البحث عن الشراكة من أجل ضمان البقاء على مستوى الأسواق المحلية و حتى الدولية، و أن تضطلع بحمل جزء من عبء خلق مناصب الشغل، و الثروة و خلق التوازن الاقتصادي، كمقابل لدعم الدولة التي لم تدخر جهدا في مجال تأهيل المؤسسات.

– ضرورة الاستفادة من البرامج التأهيلية أو برامج الدعم المبرمة في إطار الشراكة الأجنبية، و هذا نظرا لما تستوفيه هذه البرامج من خبرة.

– اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة، من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم.

– لابد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التوجه إلى السوق العالمي بدلا من التقوقع في السوق المحلي، وهو ما يعني ضرورة الاهتمام بدراسة الفجوات المتواجدة في الأسواق الدولية ومحاولة استغلالها لغزو هاته الأسواق باحترام معايير الجودة و القيام بدراسة جيدة لهذا السوق، حتى تتمكن من در العملة الصعبة للبلاد.

– سعي الدولة الجزائرية لتوفير مصادر جديدة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

قائمة المراجع:

أ- بالعربية:

- سلطاني مُحَمَّد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر(واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف ، المسيلة، 2006.
- لرقط فريدة، وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
- صالحي سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2006.
- جمال الدين سلامة، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009 ، محملة من الموقع www.ULUM.NL ، تاريخ التحميل: 2019/07/02.
- دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- مُحَمَّد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة، ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004.
- ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.
- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008.
- عطا الله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008– 2009.
- يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتنامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، 2005، جامعة الجزائر.
- عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003 .
- مُحَمَّد عبد الحميد بصل، مقالة بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية، المحملة من الموقع http://www.megaupload.com/d=YDVCTPL6، تاريخ التحميل: 2019/12/03.
- عبد العزيز جميل مخيمر، أمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ، 2000.
- عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .

- كليفورد.م.بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998.
- عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1995.
- زين العابد بن أسامة، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- أنور طلبة، العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000.
- سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- مُحَمَّد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002.
- عبد الستار مُحَمَّد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- بن عنتر عبد الرحمن، رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 15/14 مارس 2010.
- قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.
- مُحَمَّد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11 ، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- ماجد عبد الله القصبي، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية،2008.
- إبراهيم بن صالح القرناس، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002.
- البنك الإسلامي للتنمية، دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذة من الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 06/05 مارس 2005.
- مركز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ، مأخوذة من الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الترقية، 06/05 مارس 2005.
- مُحَمَّد راتول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.
- لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.
- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
- مُحَمَّد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25/ 28 ماي 2003.
- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- مُحَمَّد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
- بولعيد بعلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير التمويل المصرفي،مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005.
- بوزيان محمد ، خالدي خديجة، التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2000.
- محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر.
- حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية (الجائز والمنهي عنه شرعا) مصر دون ذكر سنة النشر، المحملة من الموقع: egyptmortgagehome.comfiles.phpfile=islamic_finance_884272448.pdf تاريخ التحميل: 2019/07/07
- سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم، الاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.
- صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- حسين رحيم، الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007.
- بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر 15/14 مارس 2010.
- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004.
-) علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر 2009.
- سيد الكاسب، جمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، المحملة من الموقع:
www.pathways.cu.edu.egsubpagestraining...SME-PDF...2-Chapter-1pdf تاريخ التحميل: 2019/07/28.
- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002.
- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

- زويتة محمد الصالح، أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة، 1999.
- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003.
- إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول شرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر 2009، المحملة من الموقع: http://www.oecd.orgdataoecd221844143614.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.
- أبو بكر مصطفى بعيره، أنس أبو بكر بعيره، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا ، دون ذكر سنة النشر، المحمل من الموقع: http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.
- مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة، دون ذكر بلد النشر، 7 أفريل 2008، المحملة من الموقع: www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.
-) صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29 أوت 2008 ، محملة من الموقع css.escwa.org.lbsdpdpresentation3-4-Nov072-5-Oman.pdf تاريخ التحميل: 29 جوان 2019.
- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات أهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006.
- يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.
- حمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006 .
- رضا جاوحدو، عبد الطيف بلغرسة، آثار السياسية والنقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن ملتقى سابق، الأغواط، 2002.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002،.
- نبيل محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، ط1، 2003.
- يوسف بومدين " إعادة تأهيل المؤسسات شرط ضروري لانجاح الشراكة الاقتصادية و مفتاح القدرة التنافسية" نقلا موقع: www.sarambite.dz
- مكتبة المحاضرات والبحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم الاقتصادية.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2009): "ملحص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008.

- ساحل مُحَمَّد " تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة تقييمية على الموقع www.forum.univbiskra.net
- انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة: نقلا عن الموقع: http://www.mckadi.ifrance.com/65.doc
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2009): "ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008 نقلا عن الموقع: www.cnes.dz
- وديع مُحَمَّد عدنان: محددات القدرة التنافسية للأقطار الدولية "بحوث ومناقشات تونس، 19-2001/06/21 نقلا عن الموقع www.ssic2008.com
- العياشي زرزار: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بيت التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي " نقلا على الموقع: www.univ.skikda.dz
- مداخلة السعيد مصطفى بن بندة حول انطلاق تنفيذ البرنامج الاعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصر الثقافة-عنابة في 29 أفريل 2007 نقلا على الموقع: www.pmesrt-dz.org

ب- بالفرنسية.

- **Abdelkader chachi, Adul hassan, Financing Small and medium businesses : The British experiment, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif, 25/28 Mai 2003.**

- **Ammar Salemmi, Petite et moyenne industrie et le développement, OPE, Alger, 1998.**
- **Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition , Paris, 1995, P : 35 .**
- **Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école supérieur des affaires, droits et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008.**
- **Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005 .**
- **Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, l'ONUDI , Vienne, 2002 .**
- **GAbdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce,N°2 2003 .**
- **Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau , Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement-PME.2006.**
- **Critère d'appréciation et évaluation de performance des programmes de micro -finance en France, Rapport intermédiaire, Octobre 1999 .**
- **Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration , .**
- **LAFLAMME B. (1977) : « Le diagnostic organisationnel et stratégie de développement, une approché global ». GAETAN MORIN . Québec.**
- **BROWN G.(1986) : « Le diagnostic d'entreprise » , l'entreprise moderne d'édition.**
- **FALL J. (2006) : « Programme de mise à niveau, plan de mise à niveau : Guide méthodologique », Site Internet : www.pmn.senegal.org/IMG/pdf/guide_methodo.pdf**

- DHAOUI M L (2002) : « Guide méthodologique : Restructuration, mise à nivea et compétitivité industrielle « , ONUDI ? p 51. Site Internet www.unido.org
- www.webreview.dz/IMG/pdf/6-10.pdf
- DHAOUI M.L (2002) :"Guide méthodologique : Restruction, mise à niveau et compétitivité industrielle", ONUDI, P80. Site Internet: www.unido.org
- JULIEN L , « Impact et enjeux de la révolution numérique sur la politique d'offre des entreprises » . RME . N°177/178. 2000 /2-3
- PORTER M, " Avantage concurentiel", Inter-Edition, Paris, 1986,.
- ARAB CONSULT.COM: Site Internet: http://www.arabconsult.com
- Document de commission européennee, "ce qu'il faux savoir sur la mise à niveau, Site Internet: http://www.edpme.org
- BERRACHED M.S (2008) :" La PME-PMI et mutations systématiques (Défis, enjeux et perspectives d'avenir) », Mémoire de magister non publié, Université d'Oran, 2007-2008.
- BENNACEUR C.:"Programme européen de mise à niveau des PME algériennes : entre chiffres, problématique et perspectives", Site Internet: www.algerie-watch.org
- BOUZADI-DAOUD S.:" Développement des petites et moyennes entreprises et leur integration aux échanges extérieurs : cas de l'Algérie " ; Thèse de Doctorat d'Etat en scienses économie, université d'Oran 2006-2007,
- Algérie: Mise à niveau: http://www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau/

ج- المواقع الالكترونية

http://www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau/
www.algerie-watch.org
http://www.edpme.org
http://www.arabconsult.com
www.webreview.dz/IMG/pdf/6-10.pdf
www.unido.org
www.pmn.senegal.org/IMG/pdf/guide_methodo.pdf
www.univ.skikda.dz
www.ssic2008.com
www.cnes.dz
http://www.mckadi.ifrance.com/65.doc
www.sarambite.dz
http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf
http://www.oecd.orgdataoecd221844143614.pdf
http://www.megaupload.com/d=YDVCTPL6
www.ULUM.NL